

## آفاق تمويل وجودة التعليم في جمهورية مصر العربية

وليد عبدمولاه\*

نواف أبو شمالة\*\*

### ملخص

تناقش الورقة سبل تمويل التعليم العام في مصر بهدف مجابهة الطلب المتزايد كما ونوعا على الخدمات التعليمية في ضوء الاسقاطات السكانية للفترة القادمة. وتقوم الورقة على فرضية أن تنويع التمويل وصيغ الاستثمار الحديثة في التعليم العام تمثل ركيزة أساسية في خلق منافسة داخلية تسمح بتحسين حوكمة القطاع والتوجه نحو المناهج التعليمية الحديثة ما يساعد على تجويد مخرجات التعليم بما يتوافق مع أهداف رؤية مصر الاستراتيجية لعام 2030. وانطلاقا من مراجعة أهم الإشكالات والتحديات القائمة المتمثلة عموما في تدني معدلات القيد خاصة في المراحل التأسيسية وتمايزها بين الحضر والريف، وأثارها السلبية على نوعية المخرجات التعليمية، تقترح الورقة مسارين أساسيين لتمويل التعليم العام. يتمثل المسار الأول في توسيع الشراكة المجتمعية في القطاع التعليمي من خلال صيغ الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والخصخصة واستعمال صيغ التمويل الجماعي، وذلك في ضوء محدد أساسي يتمثل في مدى لامركزية ومرونة الترتيبات التشريعية والاجرائية الداعمة من جهة لتوجه القطاع الخاص للاستثمار في التعليم العام، والضامنة من جهة أخرى لمعايير الجودة والتقييم المستقل لخلق المنافسة المشودة وتجويد نوعية التعليم. وبشكل متوازي تقترح الورقة، ضمن المسار الثاني، العمل على رفع كفاءة الإنفاق الحكومي من خلال آليات ترشيد الإنفاق المباشر وغير المباشر وإعادة التخصيص بين المراحل التعليمية لا سيما بين التعليم العالي والتعليم العام من خلال توسيع ممارسات اللامركزية وتطوير مفهوم المؤسسات التعليمية المنتجة والتعلم عن بعد والمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.

## Prospects for Egyptian Education Funding and Quality

Walid Abdmoula

Nawaf Abo Shamala

### Abstract

The paper discusses Egypt public education financing options to meet the increasing demand for education services in the coming period. It is believed that modern and diversified financing forms in education is a key element in creating internal competition that allows improving its governance and curricula, which helps improving education outcomes in line with the Egypt's 2030 vision. Having documented the most challenging problems facing Egyptian education notably regarding the enrollment rate in the primary school and in rural areas, the paper suggests two main tracks for financing education. The first counts on the expansion of public private partnership through privatization and using different forms of collective financing, under transparent legislative and procedural rules making investing in education attractive within the required quality standards. The second counts on improving government expenditure efficiency by using activity based costing, resources reallocation between the different education stages, the expansion of decentralization practices and finally by developing productive educational institutions and distance learning programs.

\* عضو الجهاز الفني في المعهد العربي للتخطيط. البريد الإلكتروني: walid@api.org.kw

\*\* عضو الجهاز الفني في المعهد العربي للتخطيط. البريد الإلكتروني: nawaf@api.org.kw

## أولاً: مقدمة

يلعب التعليم دوراً أساسياً في بناء المجتمعات الحديثة القائمة على المعرفة والتقانة. وقد أصّلت العديد من الدراسات ضمن نماذج النمو الداخلي (Endogenous Growth Models) دور التعليم وبناء رأس المال البشري (متضمناً التعليم والتكنولوجيا وتراكم المعرفة والتعلم بالممارسة) كمحرك أساسي للنمو (Romer 1990, 1986)، (Lucas 1988, Barro 1990)، (Mankiw, Romer and Weil 1992). وقد اختلفت العديد من الدراسات التطبيقية دور التعليم ببعديه الكمي والنوعي في تحقيق التنمية والعوائد الاقتصادية على مستوى الفرد والمجتمع. فقد قام (Lucas 1993) باختبار أثر التعليم في مسارات النمو الاقتصادي معبراً عنه بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مقارنة بين الفلبين وكوريا الجنوبية، حيث اختلفت الدراسة هذه العلاقة استناداً لتقارب مستوى المعيشة وحالة التنمية بين الدولتين عند بدء مسار التنمية عام 1960 حيث بلغ متوسط دخل الفرد من الناتج في البلدين نحو 640 دولار/فرد. وخلال الفترة 1975-1988 زاد الدخل بمعدل 1.8% سنوياً في الفلبين في حين بلغت الزيادة في كوريا الجنوبية نحو 6.2%. ووجدت الدراسة أن التعليم هو المصدر الأساسي للتفاوتات في بناء رأس المال البشري وفي مستويات المعيشة بين الدول.

وقد بينت دراسات أخرى على غرار (Weiss 1995) و (Dowrick 2003) أن أثر التعليم ينساب عبر دوره في تدعيم تراكم القدرات والمعارف لدى الأفراد، وهو ما يسهم في تحقيق عوائد اقتصادية ممثلة في فرص عمل أكثر ونتاجية واجور أعلى، وعوائد معنوية للفرد ممثلة في ارتفاع الاستمتاع بالحياة وتحسن الذوق العام، وأن التعليم ليس مبرراً فقط بالجوانب الاقتصادية بل أنه يرتبط أيضاً بتحسين النمط العام للحياة. بالإضافة إلى ذلك توصلت دراسة (Hanushek and Woessmann 2007) التي أجريت على مستوى دول شرق آسيا للفترة 1960-1990 إلى وجود ارتباط إيجابي بين جودة التعليم والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى أهمية دور جودة التعليم وبنية المؤسسة في تعزيز الرفاه الاقتصادي، وأن كل منهما معزز للآخر في دفع التنمية الاقتصادية.

وعلى مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد بينت دراسة (Zeynep and Dorguel 2008)، التي اختلفت الأثر والتفاعل القائم بين النمو الاقتصادي والتعليم، أن الجهود التي تبذلها دول المنطقة للارتقاء بنوعية التعليم كان لها مساهمة ذات دلالة إحصائية في النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية على مستوى دول المجموعة.

وقد أكدت ذلك أيضا دراسة البنك الدولي لعام 2006 والتي تصدت للإجابة على تساؤل أساسي وهو "أين تكمن ثروة الأمم؟". حيث ميزت هذه الدراسة بين أنواع مصادر ثلاثة أساسية للثروة، ممثلة في رأس المال الطبيعي ممثلا في الموارد والهبات الطبيعية، ورأس المال المادي ممثلا في الأصول الإنتاجية من آلات ومعدات ومباني وبنى أساسية، ورأس المال غير الملموس أو المعنوي ممثلا في رأس المال البشري والأصول غير الملموسة ممثلة في نوعية المؤسسات والحوكمة واحترام القانون. وتوصلت الدراسة الى ان رأس المال غير الملموس يعد المصدر الاساسي لثروة الأمم بنسبة بلغت 78%، ثم يأتي رأس المال المادي أو الإنتاجي بمعدل مساهمة 18%، وأخيرا رأس المال الطبيعي بمعدل مساهمة 4% (World Bank 2006).

هذه العوامل تجعل من الاهتمام بالتعليم والبحث في سبل تطويره وتوفير كافة المقومات المادية والتمويلية والبشرية والتنظيمية والمؤسسية المرتبطة به، أولوية ملحة لصانعي السياسات ومتخذي القرار، للبحث والتطوير المستمر لاختيار النماذج الأكثر تقدما وكذلك ملائمة لخصوصية المجتمع وموارده، بما يضمن في النهاية للعملية التعليمية لعب دورها في تحقيق التنمية وتأسيس ركائز الاستدامة. وقد تعزز هذا الطرح بالنظر الى ما أملته قواعد التنافسية الدولية من ضغوط على الحكومات والاقتصادات للنهوض بإنتاجية العمل والإنتاجية الكلية للاقتصاد، لاسيما وأن العديد من الدول النامية والعربية لا تزال تواجه إشكالات واضحة في ضعف مخرجات العملية التعليمية وتدني مستويات توائها مع المهارات والمعارف المطلوبة في سوق العمل، وهو ما ثبت معدلات البطالة عموما وبطالة الشباب على وجه الخصوص في مستويات هي الأعلى دوليا منذ عقدين، والتي أصبحت تتجاوز في المتوسط ضعف المعدلات العالمية السائدة (منظمة العمل الدولية 2017).

تهدف هذه الورقة في هذا الاطار الى تقييم واقع التعليم العام قبل الجامعي في مصر وتحديد أهم إشكالاته فيما يتعلق بتكلفه المتزايدة في ضوء الاسقاطات السكانية المستقبلية ومتطلبات بناء نوعي لرأس المال البشري القادر على الاسهام بشكل فاعل في التنمية المستهدفة، وصياغة جملة من الحلول العملية فيما يتعلق بتنويع سبل تمويل التعليم بالاستناد لأفضل الممارسات الدولية والهادفة في المحصلة الى خلق منافسة داخلية للمنظومة التعليمية قادرة على احداث النقلة النوعية في مخرجات التعليم بما يتوافق مع أهداف رؤية الدولة الاستراتيجية لعام 2030.

وتناقش الورقة واقع التعليم العام دون الخوض في التعليم العالي بالنظر الى مبررات عديدة، تتعلق أولا بالدور التأسيسي المناط بالتعليم العام في بناء نوعي لرأس المال البشري (حيث تتمحور أغلب الممارسات الحديثة الهادفة للتحويل من التعليم للتعلّم والانتقال من المناهج التقنيّة الى المهارات من خلال التركيز على التلميذ) واعداه كمدخل للتعليم الجامعي ومن ثم لسوق العمل.

ثانياً، فإن الاهتمام بالتعليم العام يتعلق بطبيعة وخاصة الإشكاليات والتحديات الخاصة بالتعليم العام، لاسيما أعبائه المتزايدة على كاهل الموازنة العامة للدولة. أما المبرر الثالث فيرتبط بالحاجة الى طرح مختلف المسائل المتعلقة بصيغ الاستثمار وآليات تحفيز القطاع الخاص المحلي والاجنبي والقطاع الأهلي للتوجه أكثر نحو الاستثمار في التعليم العام من منطلق أوسع من البحث عن العوائد المالية، مما يسمح بتحقيق عوائد تنموية ومجتمعية وتقاسم أوسع للمخاطر، لم تتم مناقشتها في أغلب الأدبيات المتاحة التي ركزت بشكل شبه كلي على حوكمة وتمويل التعليم العالي (Galal and Taher 2010 and خورشيد ويوسف 2009، بلتاجي 2015). وأخيراً ما يحظى به التعليم العام من خصوصية وأهمية عالية ضمن رؤية مصر 2030.

وتقوم الورقة في القسم الثاني بدراسة الإشكاليات والتحديات الكمية والنوعية التي يواجهها التعليم العام في مصر في ضوء الاسقاطات السكانية لحدود عام 2035، آخذة في الاعتبار الاحتياجات التنموية المتجددة المتعلقة بالأهداف الاستراتيجية المرصودة في رؤية مصر 2030 والمتمثلة أساساً في تحسين جودة التعليم الأساسي وإتاحة التعليم للجميع وتحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم. ويبين القسم الثالث أهمية وسبل رفع مشاركة القطاع الخاص والأهلي في تمويل التعليم ودورها في خلق ضغوط تنافسية داخل المنظومة التعليمية. ويقوم القسم الرابع برصد أفضل الممارسات التمويلية التشاركية والإشارة الى أهم المحاذير التي يجب أن تُراعى لضمان تحقيق هدف تجويد التعليم.

## ثانياً: واقع التعليم في مصر: تحديات واشكالات الوضع الراهن

### 1.2 المسارات التعليمية

يصنف المركز الدولي للتعليم لليونسكو لعام 2013 International Standard Classification of Education (ISCED) المسارات التعليمية بين مراحل التعليم المبكر، وما قبل الابتدائي، والابتدائي، والثانوي، وما بعد الثانوي غير العالي، إضافة الى التعليم العالي ضمن مراحل أربعة. إلا أن مصر على غرار العديد من الدول النامية لا تزال تستخدم تصنيف عام 1997 الأقل تفصيلاً لمراحل التعليم حيث تقسم المراحل الى مراحل أساسية وهي (ما قبل الابتدائي - الابتدائي - المتوسط او الاعدادي - الثانوي - والعالي)، حيث تعادل مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي المستوى الأول (اسكد-0) من التصنيف الدولي لنظم التعليم، ويلتحق به التلميذ في سن 4 سنوات. ولكنه ليس جزءاً من نظام التعليم الأساسي الإلزامي ولا يعد شرطاً للقبول بالمرحلة الابتدائية بالمدارس العامة. اما مرحلة التعليم الأساسي فإنها تتشكل من التعليم الابتدائي الذي يتم الالتحاق به عند عمر 6 سنوات ويمتد لمدة 6 سنوات، وينظر المستوى الأول (اسكد-1) وهو السن

## آفاق تمويل التعليم وجودة مخرجاته في جمهورية مصر العربية 11

الرسمي للالتحاق بالتعليم. والتعليم الإعدادي ومدته 3 سنوات، ويناظر المستوى الثاني (اسكد-2) من التصنيف الدولي لنظم التعليم، ويلتحق بها التلميذ في سن 12 سنة. والتعليم الثانوي ويناظر المستوى الثالث (اسكد-3)، ويلتحق به الطالب في سن 15 سنة.

كما تجدر الإشارة الى ان مرحلة التعليم الثانوي (ما بعد الاعدادي) تتضمن مسارين هما مسار الثانوية العامة الذي يقوم بقبول خريجي المرحلة الإعدادية (بمجموع محدد)، أو مسار فصول الخدمات التي تقبل مجموع أقل، ويؤهل هذا المسار الأخير الطالب للالتحاق بالتعليم الجامعي أو التعليم ما بعد الثانوي دون العالي (المعاهد فوق المتوسطة) (شكل 1).

شكل رقم (1): الهيكل الأساسي لنظام التعليم في مصر \*

العمر	سنوات الدراسة	التعليم العالي	التعليم الثانوي الفني نظام 5 سنوات	التعليم الثانوي العام	التعليم الثانوي الفني نظام 3 سنوات	التعليم الإعدادي	التعليم الابتدائي	التعليم ما قبل الابتدائي
22	5							
21	4							
20	3							
19	2							
18	1							
17	3							
16	2							
15	1							
14	3							
13	2							
12	1							
11	6							
10	5							
9	4							
8	3							
7	2							
6	1							
5	2							
4	1							

المصدر: الخطة الاستراتيجية للتعليم العام في مصر 2008/200-2012/2011. وزارة التربية والتعليم.

\*: الثانوية الفنية «الدبلوم»: بأنواعها (الصناعي، التجاري، الزراعي، الفندقي) ومدتها تتراوح بين 3 الى 5 سنوات، حيث يتم اعداد الطالب في هذه المسارات للالتحاق بسوق العمل مباشرة مع إمكانية الالتحاق ببعض الكليات والمعاهد.

وتتحدد مراحل التعليم العام الالزامي بمراحل الابتدائي والمتوسط والثانوي، وهي التقسيمات التي تؤثر، إضافة للعوامل التقليدية الأخرى، على رصد معدلات الالتحاق وسنوات التعليم، حيث تجدر الإشارة الى ان التوجه الدولي يدعم ضم التعليم ما قبل الابتدائي الى التعليم الأساسي، وذلك استنادا لما أكدته الدراسات التطبيقية والقياسية من ارتفاع الجدوى التنموية للاستثمار في التعليم المبكر، وحيوية دوره في تكوين الإمكانيات البشرية المستقبلية (الأمم المتحدة 2014 والبنك الدولي 2015). وقد افرد الدستور المصري عناية خاصة لموضوع التعليم واهمية

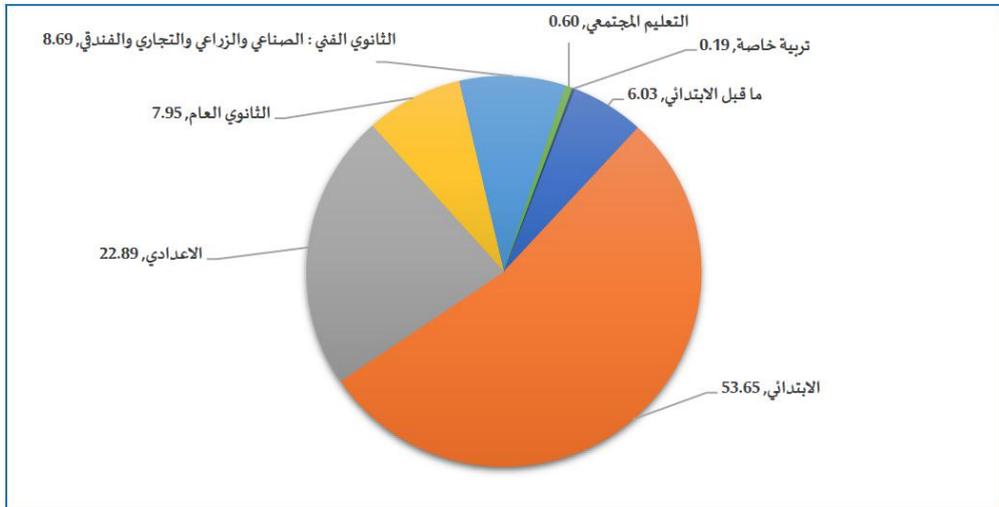
تطويره والارتقاء بنوعيته وجودته، لاسيما ما تضمنته نصوص المواد 19، 21، 80 و238 (الدستور المصري 2014).

## 2.2 المؤشرات الكمية للتعليم في مصر

وفقا لبيانات العام الدراسي 2017/2016 فقد بلغ إجمالي عدد المدارس في مصر 52664 مدرسة تضم 482716 فصل، كما بلغ إجمالي عدد الطلاب نحو 20.64 مليون طالب. وبالمقارنة بالعام الدراسي 2012/2011 فقد تم إضافة 5937 مدرسة (بمعدل نمو 12.7%)، وإضافة 37179 فصل (بمعدل نمو 8.3%)، وزاد عدد الطلاب بنحو 2.87 مليون طالب (بمعدل نمو 16.2%).

ووفقا لهيكل المراحل التعليمية للعام الدراسي 2017/2016 فقد مثل طلاب المرحلة الابتدائية نحو 53.6% من إجمالي عدد الطلاب، في حين ظهر تدني نسبة الطلاب في المرحلة ما قبل الابتدائية حيث مثلوا نحو 6% فقط، كما أخذت نسب الطلاب في التديني في المراحل التعليمية اللاحقة، حيث مثل طلاب الاعدادي نحو 23% وطلاب المرحلة الثانوية نحو 16.6%، مثل طلاب الثانوي العام نحو 7.9%، والثانوي الفني بمختلف انواعه نحو 8.7% (بلغت نسبة الطلاب لإجمالي الطلاب في الثانوي الفني الصناعي والزراعي والتجاري والفندي نحو 4.2%، 1%، 3.1%، 0.3% لكل منهم على التوالي) (شكل 2).

شكل رقم (2): التوزيع النسبي للطلاب بين المراحل التعليمية 2017/2016



المصدر: الملخص الاحصائي 2017/2016. فبراير 2017.

ويظهر تحليل تلك البيانات بوضوح اتساع قاعدة الهرم السكاني للمجتمع المصري ، وتزايد الأعباء والضغوط على مراحل التعليم الأساسي لاسيما المرحلة الابتدائية والاعدادية ، وهو الامر الذي قد يمثل مخاطر مؤكدة على مسار تعميم التعليم والتعلم .

من جانب اخر فان بيانات الجدول رقم 1 تظهر تحسن معدلات القيد (الإجمالي والصافي) على مستوى مراحل التعليم الابتدائي والاعدادي للعامين الدراسيين 2011/2012 ، 2015/2016 في حين يلاحظ التدني الواضح والحاد في معدل القيد بالنسبة لمرحلة التعليم ما قبل الابتدائي ، وكذلك في مرحلة التعليم الثانوي . هذا يعني ان أكثر من ثلثي الطلاب في المراحل العمرية المناظرة لسن التعليم هم خارج التعليم في هذه المراحل ، كما ان معدلات القيد - لاسيما الصافي - في المرحلتين الابتدائي والاعدادي لا تزال بحاجة الى جهود إضافية للوصول الى مستوى تعميم التعليم (المكتمل) . من هنا يتضح أن كل المؤشرات تدل على ان هناك جهود إضافية ضرورية لمواجهة هذا التحدي الكمي وما يتطلبه ذلك من توفير موارد إضافية مادية وبشرية .

جدول رقم (1): مؤشرات كمية حول التعليم العام في جمهورية مصر العربية للعامين الدراسيين

2011/2012 - 2015/2016 (%)

المؤشر/المرحلة التعليمية	ما قبل الابتدائي	الابتدائي	الإعدادي	الثانوي العام
معدل القيد الإجمالي 2015/2016	31.7	96.1	94.8	33.0
معدل القيد الصافي 2015/2016	28.0	92.4	83.4	30.2
معدل القيد الإجمالي 2011/2012	24.3	100.1	92.1	28.9
معدل القيد الصافي 2011/2012	21.4	94.1	81.7	26.8

المصدر: وزارة التربية والتعليم - الإدارة الالكترونية للتعليم - مركز معلومات وزارة التربية والتعليم - فبراير 2017 .

من جهة أخرى يتبين من الجدول رقم (2) أن معدلات كثافة الطلبة لكل مدرس ، للأعوام محل المقارنة ، قد تراوحت بين 8.8 (تحقق للتعليم الثانوي الفني/الصناعي للعام الدراسي 2015/2016) و 27.7 (تحقق للتعليم ما قبل الابتدائي للعام الدراسي 2015/2016) ، في حين تراوحت معدلات كثافة الطلبة في كل فصل بين 21.88 (تحقق للتعليم المجتمعي للعام الدراسي 2011/2012) و 46.33 (تحقق للتعليم الابتدائي للعام الدراسي 2016/2017) . ويتبين اتجاه كلا المؤشرين للتدهور لاسيما بين العامين الدراسيين 2011/2012 ، 2016/2017 وذلك على مستوى كافة المراحل التعليمية ولكل أنواع التعليم وبخاصة على مستوى مؤشر كثافة الفصول .

كما تظهر المؤشرات ان مرحلتي التعليم الابتدائي والاعدادي هما الأعلى كثافة بين المراحل التعليمية، وهما المرحلتين الداعمتين لبناء القومات والقدرات خلال المسار التعليمي للطلاب، حيث تشير الإحصاءات الدولية لبلوغ المتوسط العالمي للكثافة الطلابية لكل معلم 18 طالبا، حيث يبلغ هذا المؤشر ما بين 10 الى 20 طالب لكل معلم في 107 دولة في مختلف انحاء العالم. من جهة أخرى جاء التعليم الثانوي الفني (الزراعي ثم التجاري) بعد ذلك، مروراً بالتعليم الثانوي العام، ثم التعليم الثانوي الفني (الفنقي، والصناعي). كما يلاحظ انه على مستوى مرحلة التعليم الثانوي الفني، المفترض به تزويد المجتمع بخريجين ذوي مهارات يسهمون مباشرة في الإنتاج السلعي والخدمي، فان تلك المعدلات المحققة للكثافة الطلابية تثير تساؤلا موضوعيا حول إمكانية مساهمة خريجي هذا النمط التعليمي في التنمية المرجوة.

جدول رقم (2): مؤشرات نوعية حول التعليم العام في جمهورية مصر العربية للأعوام

2017/2016، 2016/2015، 2012/2011

البيان	نصيب المدرس من التلاميذ (طالب/مدرس)			كثافة الفصل (طالب/فصل)	
	2012/2011	2016/2015	2017/2016	2016/2015	2017/2016
ما قبل الابتدائي	27.53	27.71	27.20	34.01	35.91
الابتدائي	25.6	25.42	26.31	43.07	45.40
التعليم المجتمعي <sup>1</sup>	12.48	13.61	14.72	21.88	22.63
الإعدادي	18.41	18.30	18.62	40.18	42.40
الثانوي العام	13.72	14.8	15.5	37.65	39.5
الثانوي الصناعي	9.0	8.8	9.2	31.33	34.3
الثانوي الزراعي	12.86	13.7	15.3	35.46	40.1
الثانوي التجاري	18.84	16.7	17.4	37.25	39.7
الثانوي الفنقي	-	23.7	23.0	-	36.4

المصدر: الكاتب استنادا للتقرير الصادر عن الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار بوزارة التربية والتعليم «الملخص الاحصائي للتعليم ما قبل الجامعي للأعوام الدراسية 2012/2011، 2016/2015، 2017/2016». فبراير 2017.

اما اذا نظرنا لهذه المؤشرات من منظور التوازن الجهوي بين الحضر والريف، فيتبين من الجدول (3) أن كثافة الطلبة للفصل الواحد تتراجع لاسيما في مرحلة التعليم الثانوي، مع اتجاه عام للتحسن او للثبات النسبي في أداء هذا المؤشر بالنسبة للريف، في حين يظهر مؤشر الكثافة الطلابية للمدرس توجها نحو التدهور في الريف ولكل المراحل التعليمية، حيث تظهر البيانات

تراوح معدلات قيمة المؤشر الأول للعام 2012/2011 للحضر ما بين (8.6 الى 25.2) وللريف ما بين (11.66 الى 31.87)، وخلال العام 2016/2015 طرأ تحسن نسبي محدود في هذا المؤشر، حيث تراوحت قيمته للحضر ما بين (8.4 الى 25.8)، وللريف ما بين (11.3 الى 30.7).

وبشكل عام فإن الفجوة ما بين الريف والحضر قد أظهرت اتساعا في المؤشر الثاني لصالح الحضر مقارنة بالمؤشر الأول، الذي أظهر تحسنا واضحا للريف على حساب الحضر، في إشارة واضحة لتراجع حصة الريف من التوسعات الرأسمالية الانشائية الجديدة خلال الفترة الاخيرة.

جدول رقم (3): العدالة والتوازن الإقليمي للتعليم العام  
بين الحضر والريف لبعض المراحل التعليمية - دلالات للعامين (2016/2015 - 2012/2011)

متوسط كثافة الفصل				عدد الطلاب لكل مدرس				المؤشر/المرحلة التعليمية
2016/2015		2012/2011		2016/2015		2012/2011		
الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	
35.3	36.4	32.17	35.40	30.7	25.8	31.87	25.17	ما قبل الابتدائي
45.4	45.4	42.69	43.56	25.9	24.7	26.70	24.35	الابتدائي
22	26.6	21.58	23.75	13.3	15.5	12.14	14.86	التعليم المجتمعي
42.5	42.2	40.18	40.18	19.6	17.0	20.77	16.30	الإعدادي
38.2	40.1	36.73	38.00	14.3	15.0	13.84	13.68	الثانوي العام
34.8	34.2	34.46	30.71	11.3	8.4	11.66	8.56	الثانوي الصناعي
42.5	39.3	36.01	35.29	18.2	12.5	16.71	11.98	الثانوي الزراعي
39.7	39.7	36.83	37.40	19.7	15.7	20.75	18.24	الثانوي التجاري

المصدر: وزارة التعليم: التقرير السنوي 2016/2015، مركز المعلومات - الإدارة الالكترونية للتعليم

- فبراير 2017.

وتبين هذه المؤشرات وجود حاجة ملحة للاستثمار الرأسمالي في بناء وتشبيد المدارس وتوسيع ما هو قائم منها، وفي الريف على وجه الخصوص، نظرا للارتباط الوثيق بين القدرة الاستيعابية ومعدلات الكثافة الطلابية وجودة المخرجات التعليمية، وما لها من انعكاسات هامة على مسألة العدالة في النفاذ للخدمات التعليمية نظرا لأهميتها في بناء رأس المال البشري القادر على المساهمة بشكل فاعل في التنمية والاستفادة منها. وتتأكد هذه الحاجة للاستثمار الرأسمالي بالنظر الى الزيادات المنتظرة خلال الفترة القادمة والتي تتأكد من خلال دراسة الاسقاطات السكانية، انطلاقا من جملة من الافتراضات الخاصة بمعدلات الزيادة السكانية الطبيعية والتركيبية السكانية حسب الجنس في سنة الأساس 2013 والهجرة وأمل الحياة عند الولادة، واستتال اعداد الطلبة

حسب الشرائح العمرية المختلفة، والتي تم تجميعها في الشكل التالي الذي يبين أن أعداد الطلبة في زيادة متواصلة الى حدود العام 2030 (حيث يزيد اجمالي أعداد التلاميذ الى 27.33 مليون عام 2030 ثم يتراجع الى حدود 26.01 مليون عام 2035) وهو ما يعني زيادة متواصلة في الطلب على التعليم العام ومن ثم التعليم العالي.

شكل رقم (3): الاسقاطات السكانية للفترة 2015-2035 وتوزيع الطلاب بين المراحل التعليمية



المصدر: الكاتب بالاعتماد على بيانات التركيبة السكانية في مصر لعام 2013 وباستعمال برمجية Spectrum.

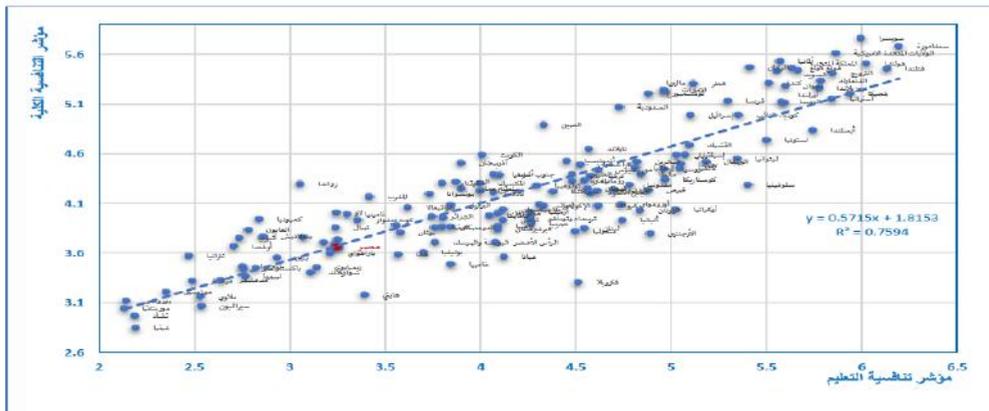
### 3.2 المؤشرات النوعية للتعليم في مصر

وفيما يتعلق برصد نوعية التعليم في مصر، فتجدر الإشارة في البداية الى انه رغم تأسيس هيئة مختصة بقضية الجودة وضمانها، تحت مسمى "الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد" تُعنى بالنهوض بجودة المؤسسات والبرامج التعليمية المقدمة، وهي الهيئة التي تقوم سنويا باعتماد المدارس والمعاهد والكليات في مختلف التخصصات الملبيبة لمعايير الجودة، الا أن عدد المؤسسات التي لازالت خارج الاعتماد يفوق كثيرا تلك التي تم اعتمادها بالإضافة الى تواصل ضعف نوعية المخرجات التعليمية.

فاذا نظرنا الى تقرير التنافسية الدولية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي فقد جاء تصنيف مصر في عام 2016 في المرتبة 111 دوليا في قطاع التعليم (بـ 3.247 نقطة) في حين تصنف مصر في المرتبة 116 في مؤشر التنافسية الكلية (بـ 3.66 نقطة). وقد شهدت مصر تراجعا هاما إذا ما نظرنا الى هذه المؤشرات عام 2010 على سبيل المثال، حيث كانت تحتل المراتب 97

و81 في كلا المؤشرين على التوالي. وهو ما يتناقض مع مقتضيات الاقتصاد الحديث الذي يعتمد بشكل أساسي على نوعية رأس المال البشري لتوطين ونتاج التقنية الحديثة وتحقيق التحول من اقتصاديات تقليدية الى اقتصاديات تنافسية تعتمد على انتاج السلع والخدمات ذات التقنية والقيمة المضافة العالية، وهو ما يتأكد عند احتساب معامل الارتباط بين مؤشري التنافسية الكلية والتعليم الذي بلغ 0.87 في عام 2010 وبلغ 0.9 في عام 2016، وهو ما يتأكد عند النظر الى الشكل التالي الذي يوضح العلاقة بين هذين المؤشرين. ويتبين أن القصور في تنافسية التعليم في مصر أثر بشكل واضح على مستوى التنافسية الكلية بشكل يتوافق كلياً مع الاتجاه العام، ورغم ما يظهره هذا الشكل من تمكن دول عدة من تحسين أدائها التنافسي الكلي بالرغم من تحقيق جودة تعليمية متدنية او مقارنة للحالة المصرية، فان هذا الأمر يرتبط ببقية محددات التنافسية المكونة لمؤشر التنافسية الكلية، وهي البنية المؤسسية والبنية التحتية وسهولة الاعمال وغيرها.

شكل رقم (4): العلاقة بين مؤشري التنافسية الكلية وتنافسية التعليم



المصدر: الكاتب استنادا للبيانات الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي - 2016.

من جهة أخرى يتبين من المسابقات الدولية في اختبارات الرياضيات والعلوم، والمعروفة بدراسة الاتجاهات الدولية في دراسة الرياضيات والعلوم (Trends in International Math and Science Study) (TIMSS and Science Study) التي تنظمها جمعية التعليم الدولية، أن تصنيف مصر يدل على تواضع واضح في مستوى جودة التعليم. وتوجه هذه المسابقات لإجراء اختبارات في الرياضيات والعلوم للطلاب في الصف الدراسي (الرابع) ضمن مرحلة التعليم الابتدائي، والصف الدراسي (الثامن) ضمن مرحلة التعليم ما قبل الثانوي (الاعدادي). وعموما فقد أظهرت البيانات انضمام مصر لتلك الاختبارات على مستوى الصف الدراسي الثامن فقط، وذلك لمادة العلوم

عام (2003)، ولما دتي العلوم والرياضيات عامي (2007 و2015)، محققة 392 و371 نقطة في الرياضيات والعلوم على التوالي وهي اقل كثيرا من المتوسط المحقق عالميا، ما يعني ترتيب مصر، على غرار أغلب الدول العربية، ضمن التصنيف المنخفض.

ومما يؤكد هذا التدني في مستويات الجودة المحققة لنوعية مخرجات التعليم في مصر، هو اتساع حجم الفجوة بين أداء مصر في هذه الاختبارات الدولية (للرياضيات والعلوم) مقارنة مع الدولة الأكثر تقدما في هذه الاختبارات عالميا ممثلة في سنغافورة، حيث تظهر البيانات اتساع وزيادة الفجوة القائمة من 202 الى 229 نقطة في الرياضيات ومن 159 الى 226 نقطة في العلوم. ويوضح الجدول (4) أن اتساع الفجوة جاء بسبب ثبات أداء مصر في الرياضيات وتراجعها في العلوم في حين حققت سنغافورة تقدما هاما في الرياضيات والعلوم يناهز 30 نقطة.

رغم الجهود المتتالية للنهوض بالتعليم، فإن الواقع يظهر أن وتيرة التقدم بطيئة، ولا زالت مخرجات العملية التعليمية أقل من المطلوب، فلا زال قطاع التعليم العام يواجه تحديات واشكالات متعددة، تتفق في معظمها مع الإشكالات التي تواجه بقية الدول العربية والدول النامية عموما، وكان البنك الدولي وكذلك اليونسكو قد رصدتا تأخر الدول العربية بوجه عام مقارنة ببقية الأقاليم وحتى مقارنة بالدول النامية في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وخلصتا الى ان اهم التحديات وجوانب الاختلال التي تواجه العملية التعليمية تتمحور حول اعتماد مناهج التعليم التقليدية المتمثلة في أسلوب الحفظ والتلقين وتجاهل اساليب بناء القدرات والتزويد بالمهارات الذهنية والابداعية والعملية، بالإضافة الى قصور تعميم التقنيات التعليمية الاكثر حداثة. وقد رصدت هذه التقارير كذلك ضعف متوسط سنوات الدراسة بين الأشخاص البالغين من العمر 15 عاماً فأكثر، بالنظر الى ضعف الطاقة الاستيعابية للمؤسسات التعليمية وضعف البنية التحتية (حيث يبلغ متوسط سنوات الدراسة في مصر 6.6 مقارنة بـ 11.8 في الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا و8.2 في الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، حسب مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة 2016). واخيرا شددت هذه التقارير على ضعف حوكمة وادارة القطاع التعليمي، اضافة الى تركيز وتوجه جهود الاصلاح الى حد كبير نحو الجوانب الكمية للعملية التعليمية دون الجوانب المتعلقة بالجودة التعليمية<sup>(2)</sup>.

آفاق تمويل التعليم وجودة مخرجاته في جمهورية مصر العربية 19

جدول رقم (4): بيان توضيحي حول نتائج اختبارات TIMSS - لمصر وعدد من الدول العربية ودول العالم

للفترة 2015-2003

اختبارات العلوم لعام 2015			اختبارات الرياضيات لعام 2015			اختبارات العلوم لعام 2007			اختبارات الرياضيات لعام 2007			
المتوسط	الذكور	الإناث	المتوسط	الذكور	الإناث	المتوسط	الذكور	الإناث	المتوسط	الذكور	الإناث	
597	597	596	621	616	626	567	563	571	593	586	600	سنغافورة
556	557	554	606	606	605	553	557	549	597	599	595	كوريا
546	551	540	594	597	591	530	528	533	572	567	578	هونغ كونغ
571	570	571	586	585	588	554	556	552	570	572	568	اليابان
544	546	542	538	543	533	530	533	527	512	509	514	روسيا
533	530	536	528	525	531							كازاخستان
526	529	524	527	530	525							كندا
530	529	531	523	526	521							إيرلندا
530	533	527	518	519	517	520	526	514	508	510	507	الولايات المتحدة الأمريكية
551	549	553	516	518	515	538	539	536	501	503	500	سلوفينيا
527	535	519	514	519	510	539	545	533	517	517	517	اليونان
522	522	522	512	514	511	519	519	518	506	502	509	ليتوانيا
507	504	510	511	512	510	468	463	472	463	462	465	إسرائيل
512	515	510	505	506	504	515	524	505	496	504	488	أستراليا
522	522	523	501	504	497	511	510	512	491	490	493	السويد
499	504	494	494	498	491	495	499	491	480	483	477	إيطاليا
481	477	485	494	492	495	457	458	456	488	488	488	مالطا
513	512	513	493	491	494							نيوزيلندا
489	489	490	487	487	486	487	486	487	469	467	471	النرويج
477	461	492	465	459	471							الإمارات
471	466	476	465	461	470	471	466	475	474	468	479	ماليزيا
493	484	503	458	455	461	454	452	457	432	432	432	تركيا
466	442	492	454	446	462	467	437	499	398	382	414	البحرين
443	443	444	453	453	454	421	410	432	410	408	412	جورجيا
398	393	403	442	444	441	414	417	410	449	456	443	لبنان
457	441	471	437	434	440	319	284	354	307	288	325	قطر
456	454	459	436	435	438	459	453	466	403	400	407	إيران
456	445	465	431	422	440	471	462	480	441	430	453	تايلاند
454	460	448	427	436	418							تشيلي
455	433	478	403	388	420	423	391	452	372	344	399	سلطنة عمان
371	364	377	392	387	397	408	400	417	391	384	397	مصر
426	405	447	386	376	395	482	466	499	427	417	438	الأردن
393	390	397	384	384	385	402	401	403	381	385	377	المغرب
394	355	427	375	361	387	418	391	441	354	342	364	الكويت
396	368	423	368	360	375	403	383	426	329	319	341	السعودية

### ثالثاً: هيكل التمويل ومساهمة القطاع الخاص

#### 1.3 هيكل التمويل وعلاقته بجودة التعليم

يسلط هذا القسم الضوء على واقع تمويل التعليم في جمهورية مصر العربية استناداً للأهمية النسبية لكلا القطاعين الحكومي والخاص في الاستيعاب وكذلك في التمويل، سعياً لتحديد مستوى العبء الواقع على الدولة، وكذلك رصد مدى تطور دور القطاع الخاص بالنظر إلى التوجهات الحديثة التي تعمل على تعزيز دور هذا القطاع وأهميته في تحقيق التنمية المستدامة، شرط العمل وفق قواعد السوق وتوفير البيئة المواتية لاستثماراته.

وكما يظهر من الجدول (5) فإن هناك اتجاهاً واضحاً لارتفاع الانفاق الحكومي على التعليم حيث ارتفعت قيمته من نحو 51.7 مليار جنيه عام 2011/2012 إلى نحو 99.3 مليار جنيه للعام 2016/2015 لتبلغ 103.9 مليار جنيه عام 2017/2016. إلا أن الأهمية النسبية لهذا الانفاق تبدو عموماً مستقرة حول 3.4% من الناتج المحلي الإجمالي و11% من إجمالي الانفاق للموازنة العامة. ويلاحظ أن هذه النسب تبقى أقل من النسب الدولية الواجب مراعاتها في تخصيصات الانفاق على التعليم، والتي يجب ألا تقل عن نحو 6% من الناتج الإجمالي، أو نحو 20% من إجمالي الانفاق العام للموازنة.

جدول رقم 5: الانفاق الحكومي على التعليم لسنوات مختارة  
للفترة 2012/2011 - 2017/2016 - (مليار جنيه)

المؤشر - العام المالي	2011/2012	2015/2016	2016/2017
إجمالي الانفاق الحكومي	490	864.5	936.1
الانفاق الحكومي على التعليم	51.7	99.3	103.9
الانفاق الحكومي على التعليم نسبة للموازنة (%)	10.6	11.4	11.09
الانفاق الحكومي على التعليم نسبة للناتج (%)	3.3	3.5	3.2

المصدر: وزارة المالية - البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة - وزارة المالية - جمهورية مصر العربية - فبراير 2017.

من جانب آخر يتبين من الجدول رقم 6 لهيكل الانفاق أن جزءه الأكبر موجه للإنفاق الجاري (الرواتب والأجور والنفقات التشغيلية) على حساب الانفاق الاستثماري، وهي الوتيرة التي تعمقت خلال الفترة 2011-2016، حيث تظهر البيانات أنه رغم تضاعف الانفاق الحكومي

الاستثماري وارتفاع قيمته من نحو 5.61 مليار جنيه الى نحو 10.84 مليار جنيه، الا ان نسب هذا الانفاق لإجمالي الانفاق تراجعت من نحو 10.90% الى نحو 10.49%. هذا إضافة لما يظهره تحليل هيكل الانفاق الجاري من توجه جانبه الأكبر لصالح بند الأجور والرواتب، وذلك دون باقي عناصر الانفاق التشغيلي بما تتضمنه من توفير المستلزمات والوسائل التعليمية الضرورية لخلق البيئة المواتية للتعليم، حيث مثلت الأهمية النسبية لبند الأجور والرواتب نحو 79.39% من إجمالي الانفاق على التعليم عام 2012/2011، زادت الى نحو 82.15% للعام 2017/2016، كما مثلت نسبة هذا البند لإجمالي الانفاق الجاري نحو 89.03% ارتفعت الى نحو 91.77%، على التوالي.

وترتبط أهمية هذا التحليل لهيكل الانفاق العام على التعليم، في كون نمو الانفاق الرأسمالي الاستثماري والنزايدي النسبي في حصته في هيكل الانفاق، يعكس مدى الالتزام والاستعداد الحكومي الفعلي لمجابهة استحقاقات الطلب المتزايد على الخدمات التعليمية (البعد الكمي). كما ان تزايد حصة النفقات التشغيلية لاسيما نفقات الصيانة الدورية للمرافق التعليمية وتوفير وتطوير الوسائل التعليمية المستخدمة، ضمن هيكل النفقات الجارية، يعكس حرص الدولة على النهوض بجودة العملية التعليمية، وتدعيم بيئة ملائمة للتعليم وملتصدة بالحاجيات التنموية والاجتماعية وخاصة سوق العمل.

جدول رقم 6: هيكل الانفاق الحكومي على التعليم

للعامين الماليين 2012/2011، 2017/2016 - مليار جنيه مصري

العام المالي 2017/2016		العام المالي 2012/2011		هيكل الانفاق/السنة
الأهمية النسبية (%)	القيمة	الأهمية النسبية (%)	القيمة	
82.15	85.35	97.9	41.1	الأجور والتعويضات للعاملين
7.3	7.65	9.7٩	5.06	مصروفات تشغيلية
10.4	10.9	10.8	5.6	إنفاق استثماري
100	103.9	100	51.77	الإجمالي

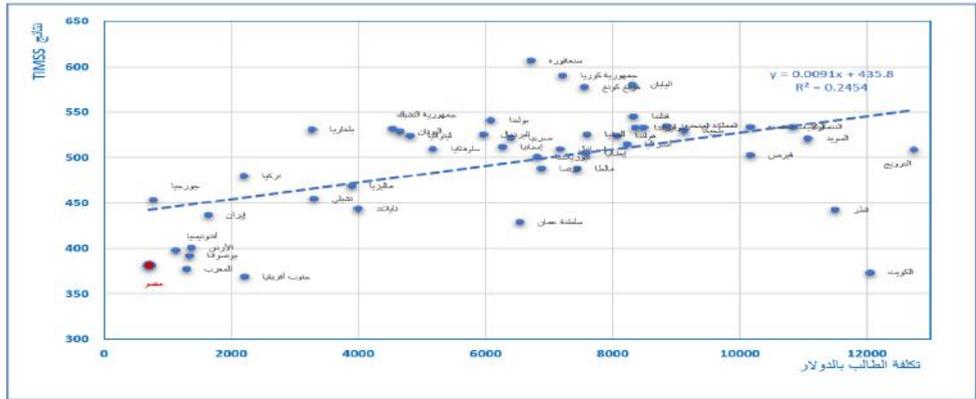
المصدر: وزارة المالية - البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة - وزارة المالية - جمهورية مصر العربية - فبراير 2017.

وتجدر الإشارة في هذا الاطار الى أن مستوى الانفاق لا يمثل المدخل الوحيد للعملية التعليمية التي تتطلب كذلك المعلم والمنهج ونوعية البيئة والادارة التعليمية التي تتكامل لإنتاج مخرجات تعليمية قد تتفاوت حسب نوعية وجودة هذه المدخلات، وهو ما يتعارف على تسميته

بالكفاءة Efficiency . ويجدر الذكر هنا الى أن هذه المرتكزات الثلاثة أصبحت محل اجماع دولي ضمن ما يسمى ”برنامج الاصلاح المتكامل للتعليم“ الذي طوره البنك الدولي والذي يعتمد على ثلاثة مرتكزات متمثلة في جودة المنهج والتدريس الفعال وكفاءة النظام التعليمي والتي يفترض أن تتفاعل لتحسين كفاءة العملية التعليمية ككل .

وهذه الكفاءة التعليمية بجوانبها الفنية والاقتصادية تعني القدرة على انتاج مخرجات تعليمية ذات جودة عالية بأقل مستويات الإنفاق . ويبين الشكل التالي العلاقة بين تكاليف التعليم للطالب الواحد مع نوعية التعليم ممثلة في نتائج اختبارات TIMSS . وقد تم احتساب كلفة الطالب الواحد بقسمة حجم الانفاق الكلي لعام 2016 على عدد الطلبة الإجمالي . وقد بلغت هذه الكلفة حوالي 715 دولار في مصر مقابل 381 في نتائج TIMSS ، في حين بلغ حجم الانفاق للطالب حوالي 12050 دولار في الكويت على سبيل المثال مقابل 373 فقط في نفس الاختبار وهو ما يعني مستوى أضعف بكثير من الكفاءة التعليمية . بالمقابل ، تتفق دولة مثل جورجيا مستوى مقارب للطالب الواحد (782 دولار) ، ولكنها تحقق جودة تعليمية أعلى حيث حصلت على 452 نقطة في اختبار TIMSS . وبذلك تكون جورجيا بالمتوسط العالمي بما انها تقع على خط الاتجاه العام ، على غرار دول مثل تشيلي وماليزيا والعديد من الدول المتقدمة . كما يلاحظ أن العديد من الدول استطاعت تحسين مستوى جودة التعليم بنفس مستوى الانفاق ، وهي الدول التي تقع فوق خط الاتجاه العام ، مثل تركيا وبلغاريا وبولندا وليتوانيا واليونان وعلى رأسهم سنغافورة ، ما يعني أن مستوى كفاءة القطاع التعليمي أعلى من المتوسط العالمي . وتؤكد التقارير الدولية على أهمية المناهج التعليمية ونوعية حوكمة وإدارة القطاع التعليمي في زيادة كفاءة وجودة التعليم . كما تؤكد هذه التقارير على أهمية تعزيز الشراكة المجتمعية حول القطاع التعليمي وذلك من خلال تنويع الاستثمار وتمويل التعليم لخلق منافسة بين المدارس الحكومية ونظيرتها الخاصة والأهلية بشرط تأمين النفاذ للتعليم للجميع من خلال آليات مثل القسائم والقروض الميسرة وغيرها ، والتي من دونها ينتج نظام تعليمي مجزأ غير عادل في النفاذ الى تعليم ذو جودة وحظوظ متكافئة للاندماج في سوق العمل .

شكل رقم (5): تقدير علاقة الانفاق على التعليم بنتائج اختبارات الجودة - TIMSS  
لمصر وعدد من الدول العربية ودول العالم - 2015



المصدر: فريق الدراسة استنادا لتقديرات الانفاق الحكومي على التعليم لليونسكو ونتائج TIMSS - 2015.

### 2.3 مساهمة القطاع الخاص في تمويل التعليم

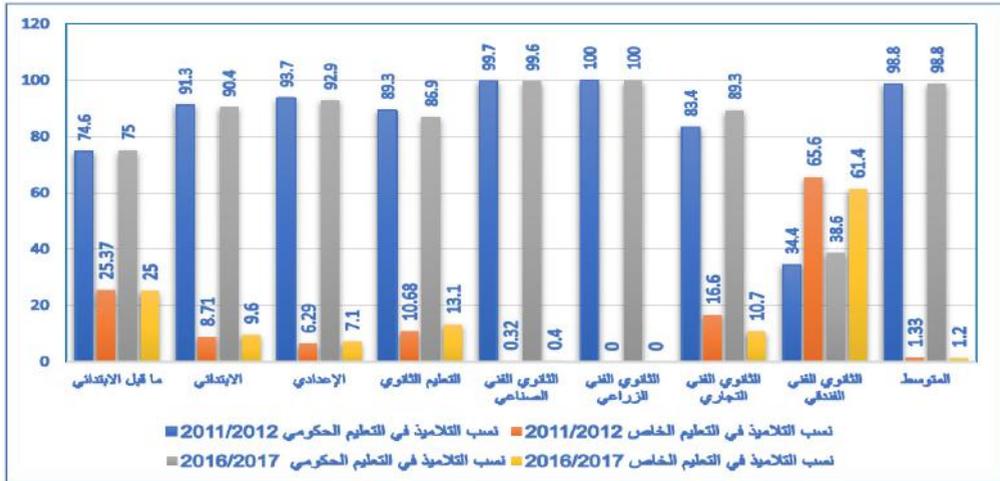
في ظل ندرة وعدم اتاحة البيانات التفصيلية المتعلقة بمساهمة القطاع الخاص في تمويل التعليم حسب مراحلہ وتخصصاته، نقوم فيما يلي بمحاولة لرصد وتتبع تلك المساهمة من خلال دوره ومساهمته النسبية في استيعاب الطلاب بالإضافة الى حصته ومساهمته في الفصول الدراسية. حيث يرصد الشكل رقم 6 حجم ووتيرة التطور في مساهمة القطاع الخاص في استيعاب الطلاب، حيث يتبين انه خلال العامين الدراسيين 2012/2011، 2016/2017 كانت المساهمة الأساسية لصالح القطاع الحكومي، مقابل تدني حصة القطاع الخاص، مع ملاحظة درجة محدودة للغاية من تحسن حصة القطاع الخاص في استيعاب الطلاب من 9.0% الى 9.8%.

اما فيما يتعلق بهيكل تلك المساهمة على مستوى المراحل التعليمية المختلفة، تظهر البيانات انه على مستوى مسار التعليم العام فقد حظيت مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي بالحصة الأكبر من دور القطاع الخاص، تليها مراحل الثانوي العام، والابتدائي، والاعدادي، بمعدلات مساهمة بلغت على التوالي 25.4%، 10.7%، 8.7%، 6.3% للعام الدراسي 2011/2012، وهو الهيكل الذي ساد الى حد بعيد خلال العام الدراسي 2016/2017. الا ان الملاحظ انه ورغم الاحتفاظ بنفس الهيكل خلال هذين العامين، الا ان الأهمية النسبية للقطاع الخاص قد اتجهت الى الارتفاع على مستوى المراحل التعليمية باستثناء مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي التي شهدت ثباتا نسبيا. حيث

بلغت ذات النسب 25.0%، 13.1%، 9.6%، 7.1% لكل منهم على التوالي

اما على مستوى التعليم الفني (الصناعي والزراعي والتجاري والفندقي) الذي يستحوذ في المتوسط على نحو 8.7% من اجمالي عدد الطلاب في التعليم ما قبل الجامعي في مصر، فقد كان الاستحواذ للدور الحكومي بشكل عام خلال العامين الدراسيين محل المقارنة، فوفقا للبيانات المتاحة لهذين العامين فقد انسحب القطاع الخاص تماما من التعليم الزراعي، وبوتيرة مقاربة من التعليم الصناعي (بلغت مساهمته على التوالي 0.3%، 0.4%)، وحظي القطاع الخاص بدور ملموس في التعليم الثانوي الفني التجاري والفندقي خلال هذين العامين، الا ان الملاحظ أيضا هو تراجع اهميته النسبية في كلا المسارين، حيث تراجعت مساهمته (للتعليم التجاري) من 16.6% الى 10.7%، وللتعليم الفندقي من 65.6% الى 61.4%. اما بالنسبة للتربية الخاصة فقد اقتضرت مساهمة القطاع الخاص في حدود متدنية تراجعت من 1.33% عام 2011/2012 الى 1.2% عام 2016/2017.

شكل رقم (6): دور القطاعين الحكومي والخاص في التعليم في مصر: الأهمية النسبية وتطور الأداء للعامين الدراسيين 2011/2012 - 2016/2017<sup>(3)</sup>



المصدر: الكاتب استنادا لبيانات وزارة التعليم: التقرير السنوي 2016/2015، مركز المعلومات - الإدارة الإلكترونية للتعليم - فبراير 2017.

يظهر مما سبق انه ورغم التحسن المحدود في دور القطاع الخاص في التعليم خلال العامين محل المقارنة، الا ان وتيرة هذا التحسن (نحو 0.8% فقط)، لا تعكس وجود مسار فاعل لتعديل هيكل المساهمة في تمويل التعليم في مصر، وافساح دور ومجال حقيقي لعمل القطاع الخاص.

ويشار في هذا الإطار الى انه خلال العامين السابق الإشارة اليهما ووفقا لبيانات الجدول رقم 7 فقد تحسنت الأهمية النسبية للمدارس الخاصة منسوبة لإجمالي المدارس (لكافة المراحل التعليمية) من 12.7% عام 2012/2011 الى 14.0 فقط عام 2017/2016 نتيجة زيادة عدد المدارس الخاصة بـ 1467 مدرسة جديدة، خلال ست سنوات إثر ارتفاع عددها من 5918 الى 7385 مدرسة. كما انه في الوقت الذي زادت فيه الأهمية النسبية لتلك المدارس الخاصة بشكل محدود في مراحل التعليم العام والتعليم الفني الصناعي، الا ان هذه الأهمية قد تراجعت بشكل واضح في التعليم الثانوي الفني التجاري والفندقي، وهو ذات التراجع الذي انسحب أيضا على مجال "التربية الخاصة" وذلك للعامين محل المقارنة. في حين ارتفع عدد المدارس الحكومية من 40809 مدرسة عام 2012/2011 الى 45279 مدرسة عام 2017/2016، بزيادة قدرها 4470 مدرسة خلال ست سنوات، وسيطرت المدارس الحكومية بنسبة 100% على التعليم المجتمعي والتعليم الفني الزراعي، وبمعدلات تتجاوز 98% في الثانوي الصناعي والتربية الخاصة، وبمعدلات اقل نسبيا في باقي المراحل التعليمية.

#### جدول (7) الأهمية النسبية لدور القطاع الخاص في التعليم

وفقا للمراحل التعليمية للعامين الدراسيين 2012/2011 - 2017/2016

الإجمالي	تربية خاصة	الثانوي					الإعدادي	المجتمعي	الابتدائي	ما قبل الابتدائي	عدد المدارس
		فندقي	تجاري	زراعي	صناعي	عام					
12.67	2.04	27.9	27.33	0.00	0.97	31.12	13.45	0.00	10.2	18.64	نسبة المدارس الخاصة للإجمالي 2012/2011
14.0	1.8	22.5	20.6	0.00	1.0	33.2	14.7	0.00	11.3	20.4	نسبة المدارس الخاصة للإجمالي 2016/2017

المصدر: الكاتب استنادا للبيانات الصادرة عن وزارة التعليم: التقرير السنوي 2016/2015، مركز المعلومات - الإدارة الالكترونية للتعليم - فبراير 2017.

ويجدر الذكر كذلك أنه طبقا لبعض التقديرات فقد مثل حجم الانفاق الموجه من العائلات للإنفاق على التعليم الخاص حوالي 2.66% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال الفترة

2012-2015. وهي نسبة متدنية مقارنة بمستواها في العديد من الدول النامية على غرار الفلبين وباكستان وبنغلاديش، كما ان الجزء الأكبر من ذلك الانفاق موجه لمرحل التعليم ما قبل الابتدائي او التعليم العالي، دون باقي المراحل التعليمية (UNESCO 2015).

#### رابعاً: التجارب الدولية في تنويع تمويل التعليم: مسارات عامة

يبقى التعليم أحد أهم مجالات الإنفاق الحكومي الاساسية لتوفير التعليم على مستوى كافة دول العالم، خاصة في حال الدول النامية التي أخذت على عاتقها محاربة الامية منذ استقلالها في خمسينات وستينات القرن الماضي، وذلك من خلال مجانية والزامية التعليم العام. ومع ذلك يلاحظ اليوم تفاوتاً كبيراً في مساهمات ودور القطاع الخاص في تمويل التعليم حيث يبلغ أدنى مستوياته في الدول الاسكندنافية على غرار فنلندا والنرويج حيث لا تتعدى مساهمة القطاع الخاص 2% في حين يصل في دول كالشيلي إلى 50% من الإنفاق الإجمالي على التعليم.

وبالنظر إلى التفاوت القائم في جودة التعليم بين مختلف الدول والتي يتم رصدها من خلال اختبارات العلوم والرياضيات، بالإضافة إلى تصنيف أفضل الجامعات، والقناعة حول دورها الفاعل في دفع العملية التنموية في الدول من خلال تحصيل المهارات اللازمة لمواكبة وتوطين التقانة والبحث العلمي والتطوير كعناصر أساسية في تحديد قدرة الدول التنافسية في اقتصاد معرفي معولم. فإن الإجابة عن الآثار الايجابية للتمويل الخاص أو أي من سبل التمويل غير الحكومي تبقى غير محددة مسبقاً، حيث يمكن أن تسفر عن نتائج جيدة أو سيئة حسب جملة من المعطيات المتعلقة بنوعية المؤسسات التي تقوم على إدارة القطاع ونوعية المنافسة القائمة في السوق بالإضافة الى جودة العملية التربوية نفسها. حيث تدل شواهد عديدة أن أثر التعليم الخاص على جودة التعليم يرتبط بشكل أساسي بنوعية حوكمة القطاع والاستجابة للأهداف المرصودة لتطور مخرجات التعليم بعلاقة مع الحاجيات المجتمعية والتنموية. ويمكن لمساهمة القطاع الخاص في توفير الخدمات التعليمية العامة أن تُنتج العديد من المزايا الحقيقية من خلال خلق منافسة بين المدارس الحكومية والمدارس الخاصة تعمل على تعزيز الاستقلالية في إدارة المدرسة والمناهج المتبعة (Lewis and Patrinos 2012).

وقد اعتبر ميلتن فريدمان منذ خمسينات القرن الماضي أن تعزيز مشاركة القطاع الخاص من خلال بعض الاليات التمويلية، مثل آلية القسائم التمويلية Vouchers، تدفع المدارس لاعتماد وسائل مبتكرة لتحسين ادارة العملية التعليمية من خلال انتهاز النظم التربوية المتطورة وجودة المعلم والمرافق المدرسية. ويمكن القول إن المنافسة على استقطاب الطلاب سوف تؤدي إلى تحقيق مكاسب في الكفاءة التشغيلية والتعليمية في كلا النوعين من المدارس (Friedman 1955، Hoxby

(2003). كذلك فقد وجد البرنامج العالمي لتقييم التعليم PISA التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD أن اتاحة الفرصة للمدارس للإدارة الذاتية المستقلة له أثر واضح على مستوى تحسن الأداء التعليمي .

وتبين التجارب الدولية أن العديد من الخيارات متاحة لتنويع تمويل التعليم ضمن الخطط الوطنية لتعزيز الشراكة الوطنية لتمويل التعليم والنهوض بمخرجاته . وبالمقابل تدل هذه التجارب على أن نجاح كل هذه البدائل التمويلية الداعمة لدور التمويل الخاص والأهلي تبقى رهينة بتطوير الإطار التشريعي المنظم بما يضمن التنظيم الواضح والمحدد والعدل لكافة مستويات العلاقات بين المدارس الخاصة والفائمين عليها من جانب ، والدولة والمجتمع من جانب آخر ، كما يتيح للأسر والعائلات إمكانات أعلى للرقابة والمساءلة ، بالإضافة الى توفير الحوافز المناسبة للقطاع الخاص كالأراضي والاعفاءات الضريبية وغيرها لتحقيق أرباح تنافسية تضمن استمرارية نشاطه وتوسيع دوره دون السقوط في البحث عن تعظيم الأرباح وزيادة المصروفات المدرسية بمعدلات غير مبررة ، وذلك في ضوء محدد أساسي وهو استيفاء معايير الجودة التعليمية في ضوء المنافسة المنشودة ، مما يسمح باستدامة العملية التعليمية من خلال المحافظة على جودة العملية التعليمية وربطها بالاحتياجات التنموية .

ولإحراز تقدم في هذا المجال ، دون الاقتصار على هدف تخفيض النفقات الحكومية ، خاصة في ظل الطلب المجتمعي المتزايد على خدمات التعليم على المستويين الكمي والنوعي ، والذي تم رصده في القسم الثاني ، مما يستدعي زيادات في الإنفاق الرأسمالي على التعليم (بناء المدارس والمرافق التعليمية) لتأهيلها بالتقانة والتسهيلات المتطورة اللازمة لتطبيق المناهج الحديثة المعتمدة على المشاريع والدراسات والبحث العلمي ، يجدر النظر إلى مسألة تنويع مصادر تمويل التعليم من خلال الحرص على بناء نظام متكامل يوفر فرص متكافئة للمواطنين للحصول على تعليم ذو جودة في ضوء مفاضلة عادلة بين المدارس الحكومية والخاصة أو الأهلية وذلك من خلال العمل على ضمان المنافسة بين المدارس الخاصة والمدارس الحكومية بالاعتماد على جودة وتوفير التمويل وكفاءة المدرسين والمناهج التعليمية الحديثة والتقييم المستقل ، عوضا عن تكريس نموذج تعليمي مجزأ segmented يقدم فيه كل من التعليم الحكومي والخاص خدمات تعليمية لشريحة سكانية مختلفة من ناحية القدرة المالية ، وهي الحالة القائمة اليوم .

ويكتسب العمل على تقليص الأعباء التمويلية الملقاة على عاتق الموازنة العامة لتمويل التعليم العام من خلال تعزيز الشراكة المجتمعية من خلال تنويع وتطوير آليات التمويل الخاص والاهلي أهمية قصوى خاصة في إطار تنامي عجز الموازنة وضرورة البحث عن تعويض الدور الحكومي

التقليدي في تقديم الخدمات التعليمية وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص والاهلي لقيادة القطاع التعليمي سعياً لاستيفاء معايير الكفاءة الاقتصادية والجودة التعليمية، وتوجه الدور الحكومي أكثر نحو الاشراف والرقابة.

#### خامساً: آليات وصيغ مقترحة لتنوع مصادر تمويل التعليم في مصر

استناداً لما تم رصده من ممارسات دولية في مجالات تطوير الصيغ الخاصة بتمويل التعليم ورفع كفاءة الاستثمار فيه، يسعى هذا القسم لوضع عدد من التصورات والمقترحات حول الآليات الأكثر ملاءمة لتمويل التعليم العام في مصر، بهدف استيفاء الطلب المتزايد كما ونوعاً على الخدمات التعليمية، آخذاً في الاعتبار ضرورة توفير الأطر التشريعية الملائمة لتحفيز الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي بهدف خلق منظومة تعليمية عادلة وتنافسية تقوم بتعويض المنظومة المجزأة القائمة اليوم، والتي لا تسمح بخلق المناخ التنافسي الضروري لسد الفجوة الكمية والنوعية بين المدارس الحكومية والمدارس الخاصة من جهة، ولسد الفجوة النوعية القائمة مع الدول المتقدمة من جهة أخرى.

ويمكن في هذا الإطار بلورة مسارين أساسيين لتنوع مصادر التمويل الموجه للتعليم العام في مصر تتمثل في آليات الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والتمويل الخاص بالإضافة الى رفع كفاءة التمويل العام.

#### 1.5 آليات الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والخصخصة

يمثل التعليم وجهة مثالية للاستثمار بالنظر الى عوائده المجزية وقابليته للاستدامة في ضوء تنامي الطلب على خدماته، حيث تمتلك مصر مقومات حقيقية لتعزيز دور القطاع الخاص والأهلي في هذا المجال، وهو ما يسمح بنقاسم الأعباء التمويلية مع القطاع الحكومي من جهة وسد الفجوة التعليمية كما ونوعاً واستيفاء أحد أهم مرتكزات رؤية مصر الاستراتيجية بحدود 2030 من جهة أخرى.

ويظل التحدي في التعامل مع هذا المورد، ممثلاً في آليات جذبه وتوفير الرغبة والحافز لدى القطاع الخاص وتوجيهه لتمويل الأنشطة التعليمية في التعليم العام، خاصة في المناطق الجغرافية المستهدفة وذات الأولوية.

وفي هذا الإطار، يمكن طرح عدد من الحلول لتعزيز دور التمويل الخاص في تمويل التعليم العام، سواء من خلال توسيع حجم الاستثمار المباشر على مؤسسات تعليمية خاصة جديدة

وتوسيع الطاقة الاستيعابية لها من خلال تعزيز صيغ الشراكة بين القطاع الحكومي والخاص، أو من خلال خصخصة المدارس الحكومية أو خصخصة الإدارة والخدمات التعليمية الأخرى، بشرط توفير صيغ للتأمين على التعليم من خلال القسائم والمنح والقروض التعليمية.

### 1.1.5 توسيع الشراكات القائمة بين القطاع العام والخاص والمجتمع

يمكن تطوير مستويات المشاركة بين القطاع الحكومي بمختلف مستوياته، والقطاع الخاص، وذلك في ضوء محدد أساسي وهو مدى اللامركزية والمرونة في آليات العمل بوجه عام، وضوابط التمويل داخل المنظومة التعليمية بوجه خاص، لاسيما القيود واللوائح التنظيمية الداعمة لقدرات المؤسسات التعليمية في حشد مصادر التمويل المختلفة، وذلك في إطار الحرص على عدم غياب أو تهميش المسؤولية الحكومية، فيما يتعلق بضمان معايير الجودة والتقييم والتقييم المستقل، بحيث يضمن الارتباط العضوي بين تنمية دور التمويل الخاص في تمويل التعليم، والالتزام بتعميم التعليم وحماية مبدأ تكافؤ الفرص، لاسيما للفئات غير القادرة على تحمل كلفة التعليم الخاص.

في هذا الإطار يتبين ضرورة الترتيب لخطة وطنية تهدف إلى تعزيز الشراكة الوطنية لتمويل التعليم، لاسيما من خلال ضمان التوجه نحو حوكمة رشيدة للقطاع وضمان استقلالية ونزاهة الهيئات الوطنية المعنية بالتقييم والإشراف، بما يساهم بشكل أساسي في تقليل جانب عدم اليقين *Uncertainty* المرتبط باتخاذ قرار الاستثمار عموماً وفي التعليم العام على وجه الخصوص، خاصة بالنظر إلى ضعف بيئة الاستثمار وممارسة الأعمال حيث تصنف مصر في مؤشر البنك الدولي لسهولة ممارسة الأعمال في المرتبة 122 ضمن 190 دولة، بحيث تتضح العلاقة بين العائد على الاستثمار والمخاطر القائمة. مما يسمح كذلك بانخراط أكبر للمؤسسات التمويلية المختلفة على غرار القطاع المصرفي التقليدي أو الإسلامي أو المؤسسات الاستثمارية أو الشركات الوطنية من خلال جهودها في تنويع محافظها التمويلية، بما يضمن توافر سبل تمويل الخطة الوطنية لتوسيع مساهمة القطاع الخاص في تمويل التعليم حسب الصيغ التمويلية المختلفة. وتمثل هذه الطريقة آلية أساسية لتشارك المخاطر *Risk Sharing* المتعلقة بالتعليم وهو ما يمثل المحفز الأساسي لنجاح الشراكة الوطنية المرتقبة.

هنا يمكن الانتقال بشكل عملي إلى صيغ التمويل الحديثة عن طريق آليات تسمح بتعبئة المدخرات الوطنية المتاحة وحتى الأجنبية من خلال إشراك سوق رأس المال المحلي والأجنبي أو عن طريق إشراك المواطن أو تطوير أشكال الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام *Public Private Partnership* والتي تبدو ملائمة جداً في حال تمويل التعليم وتبدو أكثر مرونة وشفافية

وكفاءة بالمقارنة مع مقاربات تقليدية على غرار الخصخصة. ويمكن استخدام وتوظيف أي من أشكال الشراكة المختلفة بين القطاعين الخاص والعام، واهمها صيغ الشراء والبناء والتشغيل، والبناء والتطوير والتشغيل، والبناء والتأجير والتملك ونقل الملكية، والبناء والتملك والتشغيل، والبناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية، والبناء والتشغيل ونقل الملكية، والبناء والتشغيل ونقل الملكية، والبناء والتأجير والتملك ونقل الملكية، والبناء والتشغيل، والتصميم والبناء والتمويل والتشغيل والتصميم، والإنشاء والادارة والتمويل. وأخيراً من خلال الشراكة التضامنية Joint Venture.

ورغم رصد الورقة لوجود خطوات فعلية من الدولة، ممثلة في وزارة التربية والتعليم، لتبني برنامج لإنشاء مدارس جديدة من خلال برامج للشراكة مع القطاع الخاص من خلال آلية الإنشاء والانتفاع لمدة معينة. إلا أن الزيادة المتوقعة في الطلب على الخدمات التعليمية حسب ما ورد في القسم الثاني من الورقة قد تتطلب تنفيذ برامج واسعة النطاق مع مراعاة البعد الجغرافي لسد الفجوة القائمة بين الحضر والريف<sup>(4)</sup>.

من جهة أخرى، يمكن اللجوء إلى صيغ مبتكرة لتمويل مشروعات حكومية أو حتى خاصة لإنشاء المدارس الجديدة عوض اللجوء إلى القطاع المصرفي التقليدي، من خلال اعتماد صيغ التمويل الجماعي Crowd Finance على غرار أسهم التمويل الجماعي وقروض التمويل الجماعي والتمويل الجماعي المبني على المكافأة. ويتمثل التمويل الجماعي في تمويل المشاريع الحكومية والخاصة من خلال جمع الأموال من عدد كبير من المواطنين، عادة من خلال الإنترنت أو من خلال القطاع المصرفي أو الأسواق المالية من خلال اكتتاب عام ل طرح أسهم أو سندات. على سبيل المثال تشير إلى السندات الاجتماعية Social Impact Bonds وهي أداة شبيهة بآليات الشراكة بين القطاع الخاص والعام، ولكن تقوم في المشاريع ذات الأهمية الاجتماعية على غرار التعليم حيث تمول هذه السندات الخدمات المراد تمويلها، ولا يتم السداد إلا بعد قياس أثارها على أرض الواقع. كذلك نجد التمويل الجماعي المبني على المكافأة بمعنى التبرع مقابل تلقي مكافأة مادية وليست مالية يمكن أن تتمثل في منحة دراسية للأبناء في المدارس قيد الإنشاء.

ويبقى اختيار المزيج التمويلي المناسب Optimal Mix رهناً بنمط الأطر التشريعية والتنظيمية والمؤسسية السائدة، حيث يمكن طرح العديد من هذه التوليفات التمويلية لمواجهة الطلب المتزايد على الخدمات التعليمية في مصر. كما يمكن النظر في تأسيس هيئة وطنية لتمويل التعليم تساهم، على غرار The Education Funding Agency في بريطانيا، لتنظيم آليات التمويل المشتركة والمبتكرة.

### 2.1.5 خصخصة الأصول أو الإدارة والخدمات التعليمية

تعتبر هذه الآلية حلاً سريعاً لتوسيع دور القطاع الخاص، من خلال خلق شركات استثمارية ترجع ملكيتها إلى القطاع الخاص والمواطن من خلال صيغ التمويل الجماعي، في ظل برنامج وطني لخصخصة جزء من المدارس الحكومية، موزعة حسب المناطق التعليمية المستهدفة، بحيث تحافظ على التوازن الجغرافي والنوعي بين المدارس الحكومية والمدارس المخصصة. وتقوم أهداف الخصخصة في تجويد التعليم على فرضية خلق منافسة داخلية للمنظومة التعليمية قائمة بين المدارس الحكومية والمدارس المخصصة قادرة على احداث النقلة النوعية في مخرجات التعليم. بالمقابل لا بد من التنبه الى العديد من المحاذير المتعلقة بالترتيبات التنظيمية والاجرائية ومستوى الشفافية المتعلقة بعملية الخصخصة.

ولتفادي عدد من هذه المحاذير المتعلقة بخصخصة أصول هذه المدارس، قد يُوصى بالتوجه أكثر نحو خصخصة الإدارة وبعض الأنشطة التعليمية المختارة في مدارس التعليم العام كمدخل إضافي لتوسيع دور الخاص في التعليم، مع إعطاء الأولوية للمجالات والأنشطة الأكثر انعكاساً على جودة العملية التعليمية ورفع نوعية مخرجاتها، مثل تخصيص الإدارة التعليمية Management privatization، وهو ما يساعد على خلق صيغة جديدة مشتركة لمدارس الحكومية يديرها القطاع الخاص Charter schools.

ويبقى ضمان نجاح وفعالية هذه الآلية منوطاً بمستويات المشاركة بين الشركاء (الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وممثلي الأسر والعائلات)، وإخضاع نتائج أعمالهم للتداول والنقاش المجتمعي الحر والمنهجي، لضمان الحصول على مخرجات تلي تطلعات كافة الشركاء وتهيئ المقومات الأساسية لتنمية ذلك الدور وكذلك ضمان استدامته.

### 3.1.5 صيغ تأمين التعليم

من جهة أخرى يجدر العمل على ضمان آليات لتأمين النفاذ الى التعليم الخاص بشكل يسمح بخلق قدر من المنافسة بين المدارس الحكومية والخاصة تؤدي الى تحسين جودة المدارس وتزيد من الكفاءة الاقتصادية كما أشار الى ذلك ميلتون فريدمان. ويلعب التأمين على التعليم دوراً أساسياً في تغطية رسوم الدراسة لمستحقه للسماح لأعرض شريحة ممكنة من المواطنين بالنفاذ الى هذه المدارس الخاصة التي يفترض أن تتميز نوعياً.

وتعتبر القسائم Vouchers او المنح Scholarships من أهم صيغ تأمين النفاذ الى التعليم الخاص لتغطية رسوم التعليم. والقسمة هي شهادة تمثل التمويل الحكومي للطالب في المدرسة التي

يختارها الطالب أو الولي . وتعمل على تأمين جزء من تكلفة التعليم بالمدارس الخاصة أو المدارس الحكومية التي يديرها القطاع الخاص بحيث تتكفل العائلة بالجزء المتبقي .

من ثم يجدر العمل على وضع جملة من التدابير والمعايير الشفافة لآلية القسائم ، تحت إدارة هيئة وطنية مستقلة تضمن مستوى من الربحية التنافسية للمدارس الخاصة من جهة ، وتضمن جودة التعليم من جهة أخرى ، بالإضافة إلى ضمان النفاذ الى تعليم ذو جودة لكل المواطنين ، سواء توجهوا الى المدارس الخاصة او بقوا في المدارس الحكومية . من بين هذه المعايير ضرورة ربط المنح أو القسائم بمستوى الطالب المادي وباختبار لأهلية الطالب المعرفية . وبهدف تحفيز القطاع الخاص ومسئولياته الاجتماعية ، يمكن النظر في ربط هذه المنح بالمساهمة في ملكية المدارس وإعطاء حوافز للشركات الخاصة التي تساهم في تمويل المدارس الخاصة . من جهة أخرى ولتحاشي الإفلاس التربوي لهذه المدارس وتحقيق أهداف الإصلاح التعليمي يمكن النظر في خلق مسارات تعليمية ومهنية موازية وذات جودة للطلبة المتعثرين أو للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة بالإضافة الى ضرورة ربط رخصة النشاط التعليمي للمدارس الخاصة بضوابط الجودة . .

ويمكن النظر كذلك الى نظام تكميلي من خلال قروض تعليمية ميسرة ، يساهم فيها القطاع المصرفي وتحت اشراف البنك المركزي ، لتغطية رسوم الدراسة للطلبة المستفيدين جزئيا من نظام القسائم والمنح . حيث تمثل نسبة الطلبة المستفيدين من القروض التعليمية الميسرة في الولايات المتحدة على سبيل المثال 70% .

ويسمح هذا النظام المتكامل بإعطاء فرصة لشريحة أوسع من المجتمع في المفاضلة بين المدارس الحكومية والخاصة على أساس تنافسي يتم تضمينه من خلال المعايير التعاقدية والشفافة بين السلطات الرقابية والمدارس الخاصة . ومن أقدم تطبيقات برامج القسائم المدرسية تلك القائمة في بعض ولايات الولايات المتحدة وهولندا . حيث اعتمدت هولندا نظام القسائم التعليمية منذ عام 1917 ، ويمثل هذا النظام حاليا أكثر من 70% من التلاميذ الذين ينتمون الى مدارس ممولة من الحكومة ويديرها القطاع الخاص . كما تم اعتمادها بشكل واسع في دول أخرى عديدة لاسيما الدول الأوروبية ودول مثل الشيلي وباكستان وهونج كونغ .

#### 4.1.5 شروط مؤسسية وتشريعية لنجاح الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص

لا بد من التنبه الى ان الصيغ التمويلية المقترحة قد تم تطويرها في دول متقدمة تتمتع بمؤسسات راقية فيما يتعلق بحوكمة قطاع التعليم عموماً واستقلالية ونزاهة المؤسسات المسؤولة عن التخطيط والقياس والتقييم والتقويم والتمويل على وجه الخصوص . هذا يعني أن أي تشوهات في عمل هذه المؤسسات قد تعيق فرضية تحقق المنافسة المأمولة بين المدارس الحكومية والخاصة والمشاركة، وهي المنافسة الضرورية لتعزيز نوعية مخرجات التعليم عموماً. لذلك يبقى نجاح كل هذه البدائل التمويلية الداعمة لدور التمويل الخاص رهيناً بتطوير الإطار التشريعي بالشكل الذي يضمن التنظيم الواضح والمحدد والعاقل لكافة مستويات العلاقات بين المدارس الخاصة والقائمين عليها من جانب، والدولة والمجتمع من جانب آخر، بالإضافة الى توفير الحوافز المناسبة للقطاع الخاص لتحقيق أرباح تنافسية تضمن استمرارية نشاطه وتوسيع دوره.

وقد أظهرت تجارب دول عديدة أن تأسيس آليات لرقابة الأسر والعائلات على الأداء التعليمي للمدارس، قد انعكس إيجاباً على ارتفاع نوعية التعليم ومستويات التحصيل المدرسي للطلاب، هذا، إضافة لما توفره مثل تلك الآليات من الحد من جنوح العديد من مؤسسات التعليم الخاصة إلى تعظيم أرباحها وزيادة المصروفات المدرسية بمعدلات غير مبررة، حيث تنظم مثل هذه القوانين كافة هذه العلاقات بحيث توازن بين تحفيز القطاع الخاص على المشاركة وتنمية استثماراته وزيادة مستويات مشاركته في مجال التعليم العام وأنشطته المختلفة، وكذلك استيفاء معايير الجودة التعليمية.

#### 2.5 رفع كفاءة الانفاق الحكومي

تؤكد الممارسات الحديثة في الإدارة أن تقييم كفاءة الانفاق العام عموماً في إنتاج الخدمات العامة والتعليم على وجه الخصوص أصبحت أكثر تركيزاً على انعكاسات ذلك الانفاق على الجودة التعليمية ومستويات التحصيل الدراسي. من ثم يجدر التأكيد على أهمية العمل على تعديل هيكل الإنفاق الحكومي الموجه لتمويل التعليم بحيث يواكب المعايير الدولية السائدة في مستويات الانفاق الرأسمالي والجاري للشكل الذي يسمح بترجيح كفة تطوير المرافق والبرامج والمناهج وتحسين الكادر التدريسي وتنمية قدرات ومهارات التلاميذ كمدخل أساسي للبحث العلمي والتطوير والابتكار. وهذا ما يتطلب مراجعة كافة البنود المتعلقة بالإنفاق العام على التعليم بهدف رفع كفاءته من خلال الآليات التالية.

### 1.2.5 ترشيد الانفاق العام في كل مرحلة تعليمية وبين المراحل

توضح الممارسات الدولية وجود مجموعة من المداخل أو الأساليب الممكن الاستعانة بها لتحسين مستويات الكفاءة في التمويل العام، بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في عناصر التكلفة داخل المؤسسات التعليمية المتمثلة في التكاليف الرأسمالية (المباني - المرافق - التجهيزات) والتكاليف التشغيلية (أجور ومرتبوات الإداريين والمدرسين والفنيين، والنفقات التشغيلية الأخرى) بهدف ترشيد الانفاق من جهة وتوجيهه من جهة أخرى الى أوجه الانفاق السابق ذكرها لتحقيق الجودة التعليمية.

ويمكن استخدام أسلوب تكاليف الأنشطة Activity Based Costing الذي يستند على أن لكل نشاط يمارس داخل المؤسسة التعليمية تكاليف خاصة به. وهذا الأسلوب يتطلب، التفصيل المسبق للأنشطة، كأنشطة أساسية وأنشطة تفصيلية، وأنشطة فرعية على غرار الأنشطة التعليمية والادارية والمالية فمثلاً، يتفرع من النشاط التعليمي كنشاط أساسي، أنشطة فرعية كنشاط التعليم الأولي، الذي يتفرع عنه نشاط الصف، وهكذا يمكن الوصول إلى تفاصيل أكثر دقة لكل نشاط من الأنشطة التعليمية على مستوى المرحلة والصف وكذلك على مستوى المواد والساعات التدريسية.

وعلى هذا الأساس، يتضح أنه بالإمكان تحديد تكاليف الأنشطة من خلال نظام متكامل لفهوم تكاليف الأنشطة وذلك على مستوى مختلف الأنشطة التعليمية، بما يوفر الامكانية للضغط على النفقات الموجهة لتلك الأنشطة، بتقليصها او بدمج أكثر من نشاط واحد في نفقة واحدة وصولاً إلى تحقيق متطلبات الفاعلية والكفاءة في استغلال الموارد المتاحة.

وفي ذات الإطار يجدر العمل على تطوير أساليب المتابعة والتقييم والرقابة المالية على الانفاق الحكومي الموجه للتعليم كأداة عملية لرفع كفاءة هذا الانفاق، وذلك ضمن إطار التقييم الدوري لجدوى الانفاق الحكومي على التعليم، بما يتجاوز المؤشرات الكمية التقليدية على غرار متوسط نصيب الطالب من الانفاق ومعدلات القيد، ليتم التركيز على المعيار النوعي. وقد يلعب نظام معلوماتي متخصص دوراً هاماً في هذا المجال على غرار المركز الوطني لإحصاءات التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية National Center for Education Statistics NCES، الذي يتولى مهمة الاشراف والتنسيق وإعداد التقارير التفصيلية.

## 2.2.5 إعادة تخصيص الموارد بين مراحل التعليم العام المختلفة والتعليم العالي

تتيح هذه الآلية إعادة توجيه الموارد المحررة على مستوى أي مرحلة تعليمية وخاصة التعليم العالي الى مراحل تعليمية أخرى حسب الأولويات. ويتيح النظام المعلوماتي المتخصص القدرة على تحديد المجالات ذات الأولوية على مستوى المراحل أو المناطق أو المدارس أو المؤسسات الجامعية للحصول على تلك الموارد المحررة.

وقد بينت ورقة (Krafft and Alwode 2016) أن مجانية التعليم العالي في مصر وتونس (حيث تم تخصيص 1.1% و 2% على التعليم العالي في عام 2010، على التوالي) أدى الى مستوى أعلى من عدم العدالة في النفاذ الى التعليم العام بحكم ضعف الانفاق، وهي الحالة المعاكسة في الاردن الذي توجه الى تكريس كل جهوده للانفاق على التعليم العام بحكم عدم مجانية التعليم العالي، حيث وصلت حصة الانفاق على التعليم العالي في الاردن 0.8% من الناتج المحلي الاجمالي فقط. وقد تبين أن معدلات القيد في التعليم العام بالمراحل التعليمية المختلفة أعلى في الاردن، وذلك بفضل تخصيص الموارد المتاحة من التعليم العالي وتوجيهها نحو النهوض بالتعليم العام، بالاعتماد على منح دراسية توجه للشرائح الاقفر لتغطية تكلفة التعليم العالي وتحميلها للشرائح الأغنى بشكل كلي، مما يسفر عن عدالة أكبر في النفاذ الى التعليم الاساسي وكذلك بشكل ملائم الى التعليم العالي. من جهة أخرى وثق (Ragui 2010) أن مستوى الانفاق على التعليم العالي ومجانية التعليم العالي في مصر يمكن أن تعتبر دعماً لشرائح مجتمعية على حساب نفاذ شريحة أعرض من الشرائح الاقفر الى التعليم الاساسي وهو ما ساعد على تثبيت معدلات القيد والامية في مستويات دون المتوسط العالمي.

وتسمح في هذا الإطار آليات ملائمة أكثر لتنوع مصادر تمويل التعليم العالي من خلال القروض الطلابية والتوسع في أدوار الجامعة المنتجة من خلال ربط مراكز البحوث بالجامعات بمؤسسات الأعمال، أو عبر ترشيد الانفاق الحكومي على مستوى التعليم العالي، لاسيما من خلال ربط التمويل المقدم من الحكومة بمعايير الأداء في تلك المؤسسات، إضافة لوجود إمكانات أوسع لإتاحة المجال أمام المؤسسات التعليمية بكافة مستوياتها الحكومية لإقامة شراكات مع مؤسسات القطاع الخاص.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تبني عدد من البرامج الداعمة لتمويل الأنشطة التعليمية في مؤسسات التعليم العالي والتي تساعد على تحرير بعض مواردها لصالح تمويل التعليم العام، ومن

أهمها التعليم عن بُعد. حيث يمكن للمؤسسات التعليمية تقديم خدماتها الى شرائح واسعة من خلال استخدام التقنيات الحديثة للتواصل، وذلك دون الحاجة الى تحمل الأعباء التمويلية الرأسمالية والجارية، المرتبطة بتوفير المتطلبات المادية والبشرية والتنظيمية لتلك الشرائح الاضافية. وفي ذات الوقت يوفر هذا النوع من التعليم عوائد مالية مجزية، تمثل رافداً جديداً لميزانيات المؤسسات التعليمية. وتبدو هذه الصيغة أكثر ملاءمة للتعليم الجامعي، الا أن العديد من التخصصات المهنية واللغات الحية وغيرها قد تكون رافداً اضافياً للتطوير من خلال التعلم عن بعد في مراحل التعليم العام كذلك.

بالإضافة الى ذلك يمكن تأسيس صناديق مالية أو استثمارية لجمع أموال من الطلاب، كل حسب قدرته المالية، بحيث تدار من قبل متخصصين لديهم القدرة على الاستثمار الكفاء لتلك الأموال، وكذلك توجيه مجالات الانفاق فيها وتحقيق جملة من الأهداف مثل اعانة الطلاب غير القادرين، أو تشجيع الطلاب المتميزين، أو المساهمة في تأمين الأجهزة والمعدات، أو إقامة المشاريع الاستثمارية التي تخدم الطلاب وتنمي موارد الصندوق المالية.

### 3.2.5 توسيع ممارسات اللامركزية

يمكن التدرج في تنمية دور المناطق التعليمية في تمويل بعض أنشطة التعليم العام، وذلك وفقاً لقدراتها وطاقاتها المتاحة، عبر تمويل عدد من الأنشطة التعليمية مثل أنشطة النقل أو طباعة الكتب المدرسية، أو توفير المقاصف المدرسية، أو توفير المستلزمات الخاصة بالعملية التعليمية ذاتها. ويرتبط هذا الامر بمحدد أساسي يتمثل في تبني الأطر القانونية والتنظيمية التي تسمح بحشد موارد إضافية لتمويل التعليم، بما يتوافق مع متطلبات الشفافية والمحاسبة.

ويمكن البدء في تفعيل هذا النظام من خلال عدد محدود ومختار من المدارس من خلال فرض رسوم إضافية على بعض الأنشطة للمساهمة في تمويل تلك الأنشطة أو من خلال تطوير مفهوم المدرسة المنتجة. وهو ما يتطلب بدوره تطوير الدور المجتمعي لمساندة النهوض بالعملية التعليمية في مؤسسات التعليم العام، بما يدفع بتنافسياتها في مواجهة المدارس الخاصة لاسيما الدولية.

### 4.2.5 تطوير مفهوم المؤسسات التعليمية المنتجة

يرتكز هذا المفهوم على إمكانية استغلال الأصول المادية بشكل دائم أو مؤقت لمؤسسات التعليم العام والعالي كذلك، بالإضافة الى توظيف بعض الأنشطة المدرسية في مجالات الصناعات الحرفية والمنتجات اليدوية أو الاعمال الفنية، لتوليد دخول إضافية، أو الحصول على بعض

عقود الامتياز للإعلان أو للترويج لمؤسسات الاعمال، لاسيما على مستوى المجتمعات المحلية. وتبدو هذه الصيغ ملائمة جدا للمدارس المهنية والصناعية والتجارية التي يتميز بها النظام التعليمي المصري والتي قد تزيد قدرتها على استقطاب واستيعاب التلاميذ إذا ما تطورت فيها مثل هذه الانشطة المبتكرة والمولدة للدخل، وذلك لأنها تسهم بشكل غير مسبوق في بناء وزرع ثقافة ريادة الاعمال لدى الطلاب من خلال تطوير ملكات ومهارات مهنية متخصصة مفقودة ضمن الإطار التعليمي العادي، مما يزيد من فرصهم في دخول سوق العمل لاحقا. وتسمح هذه المزايا التنافسية بزيادة العائد الخاص على التعليم للطلاب مما يسمح بإرسال اشارات محفزة للمجتمع بفائدة هذا النوع من المدارس والتعليم المهني والتخصص.

ويمثل التوسع في تأسيس مدارس التميز او مدارس المستقبل أو المدارس المهنية الحديثة أحد أساليب ترجمة وتنفيذ هذه الأفكار، مما قد يسمح لها بهامش أكبر لخفض العبء التمويلي عن الحكومة، وفي ذات الوقت خدمة اهدافها التعليمية المتمثلة بشكل أساسي في رعاية الطلاب الموهوبين، وخدمة التخصصات العلمية والمهنية الدقيقة ورفع المستوى النوعي للتعليم.

#### 5.2.5 الهبات والمساعدات المجتمعية والمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص

تقوم هذه الآلية على إتاحة المجال المباشر أمام المدارس العامة لتلقي الهبات والمساعدات والموقوفات من أفراد المجتمع المحلي، لاسيما، من أسر الطلاب، لتمويل جزء من الأنشطة التعليمية في تلك المدارس، وذلك في إطار توسيع الشراكة المجتمعية في قطاع التعليم. إضافة إلى ذلك، يُمكن فتح المجال امام مؤسسات القطاع الخاص لتقديم مساعداتها او هباتها من باب المسؤولية الاجتماعية، بهدف تمويل أنشطة محددة في المدارس العامة، مثل تجهيزات المعامل والمختبرات وغيرها من الأنشطة، التي تتطلب موازنات قد لا تتمكن كافة المدارس والجهات من توفيرها.

وبجدر الذكر في هذا الإطار أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تتمثل في الالتزام المستمر من قبل رجال الأعمال بالتصرف بشكل أكثر إيجابية للمساهمة في التنمية الاقتصادية وتحسين نوعية حياة القوى العاملة وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل. وهي من هذا المنطلق لا تقتصر على الاعترافات الخيرية التطوعية النابعة من الدوافع الدينية او الثقافية، بل تقع في صلب العملية الإنتاجية والتجارية، بحيث تصبح بموجبها عنصراً حيوياً في تنافسية مسؤولة تعمل على تحقيق تنمية شاملة متوازنة تعظم للشركات ربحيتها وتضمن لها وللبيئة المحيطة بها الاستدامة والرفاه، لاسيما من خلال المساهمة الفاعلة في بناء رأس المال البشري الملائم لحاجياتها الادارية والتشغيلية

من خلال المساهمة في تمويل او بناء او إدارة المدارس والمعاهد والكليات لتوفير التعليم والتدريب المهني والبحث العلمي .

ويعتقد أن تحول ممارسات المسؤولية الاجتماعية من الاعتبارات الخيرية التطوعية الى أشكال المساهمة الفاعلة، يؤدي إلى اكساب الشركات الوطنية ميزة تنافسية من خلال القدرة على اجتذاب العملاء والمستخدمين، وكذلك من خلال زيادة الإنتاجية المترتبة على زيادة معنويات الموظفين والتزامهم تجاه الشركة التي ساهمت في تعليمهم وتكوينهم بالاعتماد على شراكة حقيقية بينها وبين المؤسسات التعليمية سواء تمويليا أو باعتماد مناهج التعلم الحديثة المعتمدة على المشاريع Project Based Education او حل المشاكل Problem Solving Based Education خاصة في التخصصات المهنية والتجارية والصناعية والعلمية وعلوم الإدارة وغيرها، وكذلك من خلال خلق جيل جديد من المنتجات المربحة والعمليات الإنتاجية الهادفة لتحقيق الأهداف الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للمجتمعات . بالإضافة الى ذلك فقد تعمل المسؤولية الاجتماعية على تحسين سمعة الشركة خاصة في أعين المستثمرين والجهات الراعية والمانحة والقطاع المالي . وهي العوامل التي تؤكد في المحصلة وجود عوائد مشتركة للقطاع الخاص والمجتمع، بما يوفر لهذه الآلية قدرا أعلى من الاستدامة كمصدر حيوي لتمويل التعليم العام .

#### خامساً: الخاتمة

أكدت مراجعة الوضع الراهن للتعليم العام في مصر قصور كمي ونوعي يتمثل عموماً في تدني معدلات القيد خاصة في المراحل التأسيسية بالإضافة الى ارتفاع معدلات الكثافة وتمايها بين الحضر والريف، وآثارها السلبية على نوعية المخرجات التعليمية، وذلك استناداً لما أظهرته مؤشرات وبيانات متوسط سنوات التعليم ونتائج اختبارات العلوم والرياضيات وتنافسية القطاع التعليمي . وهو ما يجعل من الاهتمام بالتعليم العام والبحث في سبل تطويره، لا سيما ضرورة توفير المقومات المادية والبشرية والتنظيمية والمؤسسية المرتبطة به، أولوية ملحة لصانعي السياسات ومتخذي القرار لضمان تجويد مخرجاته وضمان بناء نوعي لرأس المال البشري الذي يعتبر الركيزة الأساسية في تحقيق التنمية المستدامة ضمن رؤية مصر 2030 .

ويتوافق هذا الطرح مع معظم التقارير الدولية الصادرة عن البنك الدولي واليونسكو والمنتدى الاقتصادي العالمي التي تبين أن المنظومة التعليمية الراهنة في دول المنطقة تمثل عائقاً في وجه التنمية المستدامة بالنظر الى تركيز التعليم على التفقيين وليس إكساب المهارات والقدرات الإدراكية والتحليلية والنقدية في ظل منظومات تعليمية متضخمة ومركزية لا تركز على المتعلم،

مما أفقد التعليم العام والعالي ارتباطه بالاحتياجات التنموية المتمثلة في قوة عمل ذات مهارات وتخصصات مهنية وعلمية تسهم بفاعلية في القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية والتقانة العالية.

وفي حين ركزت هذه التقارير الدولية على أهمية مناهج التعليم الحديثة والانتقال من التركيز على المعلم الى التركيز على المتعلم في تجويد التعليم، ركزت هذه الورقة على أهمية تنويع تمويل التعليم العام بالاعتماد على فرضية أن تنويع التمويل وصيغ الاستثمار الحديثة في التعليم العام تدفع نحو خلق منافسة داخلية تسمح بتحسين حوكمة القطاع وتسهل التوجه نحو المناهج التعليمية الحديثة، ما يساعد على تجويد مخرجات التعليم بما يتوافق مع متطلبات التنمية المستدامة.

في هذا الإطار قدمت الورقة مسارين أساسيين لتمويل التعليم العام. يتمثل المسار الأول في توسيع الشراكة المجتمعية في القطاع التعليمي من خلال صيغ الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص واستعمال صيغ التمويل الجماعي وخصخصة الأصول أو الإدارة والأنشطة التعليمية الأخرى مع ضرورة تأمين التعليم من خلال نظام القسائم والمنح والقروض الدراسية، وذلك في ضوء محدد أساسي وهو مدى اللامركزية والمرونة في الترتيبات التشريعية والاجرائية المحفزة للتمويل الخاص في التعليم العام، والضامنة من جهة أخرى لمعايير الجودة والتقييم المستقل لخلق المنافسة المنشودة وتجويد نوعية التعليم.

وبشكل متوازي ركز المسار الثاني على رفع كفاءة الإنفاق الحكومي من خلال آليات ترشيد الإنفاق المباشر وغير المباشر من خلال الممارسات الحديثة على غرار أسلوب تكاليف الأنشطة وإعادة التخصيص بين المراحل التعليمية لا سيما بين التعليم العالي والتعليم العام من خلال توسيع ممارسات اللامركزية وتطوير مفهوم المؤسسات التعليمية المنتجة والتعلم عن بعد والمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.

ويجدر العمل في إطار خطة وطنية تسعى لدفع وتنمية دور القطاع الخاص للتوجه أكثر نحو الاستثمار في التعليم العام خاصة في الريف من خلال طرح مجموعة من الحوافز والإجراءات الجديدة لدعم المستثمرين وتغيير شروط الاستثمار في القطاع وتذليل كافة العقبات التي تواجههم بهدف التسريع في بناء منظومة تعليمية عصرية قائمة على شراكة مجتمعية واسعة تسعى إلى تطوير مخرجات التعليم من خلال منظومة تعليمية تنافسية وعادلة.

## الهوامش

(1) التعليم المجتمعي: هي مدارس حكومية تابعة لنظام التعليم العام أنشئت في التسعينات للأطفال الذين لم يلتحقوا بالتعليم الأساسي (8 سنوات كحد أقصى لبداية المرحلة الابتدائية) أو الذين تسربوا منه. تأسست تلك المدارس بمساعدة منظمة «يونيسف» ووزارة التربية والتعليم والمجتمع المحلي ويتم افتتاحها في الغالب في المناطق محدودة السكان المحرومة من المدارس وتتميز بنظام تعليم مرن يسمح بتدريس أكثر من مستوى في نفس الفصل.

(2) راجع في ذلك:

- الطريق غير السلوك: إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (ملخص تنفيذي لتقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واشنطن: البنك الدولي، 2007.

- منظمة الألكسو وجمعية الدعوة للإسلامية العالمية، « تحديث استراتيجية تطوير التربية العربية، تونس 2006، ص 74.

- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، أهمية الحوكمة في تحقيق المساواة في التعليم: التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2009، عُمان، اليونسكو، 2009.

(3) لم يتم تضمين التعليم المجتمعي او المدارس المجتمعية: في هذا التصنيف نظرا لكونها بطبيعتها مدارس حكومية). لا يوجد للقطاع الخاص دور فيها.

(4) وزارة التربية والتعليم (2017). "برنامج الشراكة مع القطاع الخاص - PPP"، www.moe.gov/npbs-up-aug-2016.jpg.

## المراجع العربية

الأمم المتحدة - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. "التقرير السنوي للتنمية البشرية 2014 - الماضي في التقدم - بناء المنعة لدرء المخاطر". 0-626020-1-92-978-ISBN 2014.

البنك الدولي الطريق، 2007، الطريق غير السلوك: إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ملخص تنفيذي لتقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واشنطن: البنك الدولي، 2007.

التقرير السنوي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي "التنافسية الدولية" للعامين 2011، 2016.

المنتدى الاقتصادي العالمي «التنافسية الدولية» للعامين 2011، 2016.

معتز خورشيد ومحسن يوسف، 2009، حوكمة الجامعات وتعزيز التعليم العالي والبحث العلمي في مصر، مكتبة الإسكندرية.

مروة محمد شبل بلتاجي، 2015، تمويل التعليم العالي في مصر: المشاكل والبدائل المقترحة، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

منظمة الألكسو وجمعية الدعوة الإسلامية العالمية، "تحديث استراتيجية تطوير التربية العربية، تونس 2006، ص 74.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، أهمية الحوكمة في تحقيق المساواة في التعليم: التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2009، عُمان، اليونسكو، 2009.

منظمة العمل الدولية (2017) - قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية.

وثيقة الدستور المصري (2014).

وزارة التربية والتعليم (2017). "برنامج الشراكة مع القطاع الخاص - PPP"، www.moe.gov.eg/npbs-up-aug-2016.jpg.

#### المراجع الانجليزية

Andrew Weiss, 1995, Human Capital vs. Signaling Explanations of Wages, The Journal of Economic Perspectives, Vol. 9, No. 4 (Autumn, 1995), pp. 133-154.

Barro, Robert J. 1990, Government Spending in a Simple Model of Endogenous Growth, Journal of Political Economy 98 (5).

Caroline Krafft and Halimat Alawode, 2016, Subsidizing Inequality: Policy and Higher Education in the Middle East and North Africa, Policy Perspective n 20, ERF.

Galal Ahmed and Kanaan Taher, 2010, Financing Higher Education in Arab Countries, ERF Policy Research Report n43.

Hanushek, E. and Woessmann, L., 2007a, The Role of Education Quality in Economic Growth, World Bank Policy Research Working Paper No. 4122

Hanushek, E. and Woessmann, L., 2007b, The Role of School Improvement in Economic Development, NBER Working Paper, No. 12832.

Hoxby Caroline, 2003, School Choice and School Productivity. Could School Choice Be a Tide that Lifts All Boats?, NBER, 10091.

Lewis Laura, and Patrinos Harry Anthony, 2012, Impact evaluation of private sector participation in education, CfBT Education Trust.

Lucas, R. E., 1993, Making a miracle, *Econometrica*, Vol. 61, No. 2, pp. 251 – 272.

Lucas, Robert, 1988, On the Mechanics of Economic Development, *Journal of Monetary Economics* 22 (1): 3–42.

Mankiw, Gregory, David Romer, and David Weil, 1992, A Contribution to the Empirics of Economic Growth, *Quarterly Journal of Economics*, 107: 407–37.

Milton Friedman, 1955, The Role of Government in Education, From *Economics and the Public Interest*, ed. Robert A. Solo.

Peter W. Dowrick, 2003 A, model for assessing learning outcomes for Australian students in special schools, *British Journal of Special Education* Volume 29, Issue 4, 401–411.

Ragui Assaadm, 2010, EQUALITY FOR ALL? EGYPT'S FREE PUBLIC HIGHER EDUCATION POLICY BREEDS INEQUALITY OF OPPORTUNITY, Policy Perspective n 2, ERF.

Romer, P. M, 1986, Increasing Returns and the Long-Run Growth, *Journal of Political Economy*, V.94, pp.1002-1097.

Romer, Paul M. 1990. “Endogenous Technological Change.” *Journal of Political Economy* 98 (5).

Weiss Andrew, 1995, Human Capital vs. Signaling Explanations of Wages, The Journal of Economic Perspectives, Vol. 9, No. 4 (Autumn, 1995), pp. 133-154.

World Bank, 2015, SABER early childhood development country report: Albania 2015.

World Bank, 2006, Where is the wealth of nations? Measuring Capital for the 21th century, World bank –ISBN: 978-0-8213-6354-6, [www.moe.gov/eg/npbs/index](http://www.moe.gov/eg/npbs/index) - February 2017.

Zeynep Deniz and A. Suut Dorguel, 2008, Disaggregated Education Data and Growth: Some Facts from Turkey and MENA countries, eCOMMONS, 9-1.